

# المحاسبون



أمين مجلس الغرف السعودية  
الدكتور فهد السلطان:  
اتضح جلياً خلال الأزمات المالية  
دور مهنة المحاسبة والمراجعة

الهيئة تنفذ دراسة تشخيصية  
لمهنة الخدمات الاستشارية في  
المملكة

مجلس الإدارة يعتمد معيار  
مسؤولية المراجع تجاه الغش  
عند مراجعة القوائم المالية

الهيئة تعقد الملتقى السعودي  
الأول للماليين بالتعاون مع أرامكو



## نقل أفضل الممارسات الدولية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين  
وبعد..

تسعى الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للاطلاع على أفضل الممارسات على المستوى الدولي من أجل العمل على الاستفادة منها ونقلها وتوطينها بما يسهم في تحقيق مزيد من الارتقاء بمستوى الاداء المهني وتاصيل معايير وممارساته في المملكة العربية السعودية بشكل خاص وفي العالم العربي بشكل عام. لقد ادركت الهيئة ان توطین تلك الممارسات سيتعزز في حال نقلها إلى لغتنا الأم، اللغة العربية فاهتمت الهيئة بانتقاء وترجمة عدد من الإصدارات الهامة في حقل اهتمامنا، والعمل على تقديمها كإضافة إلى المكتبة العربية ليستفيد منها المهنيون والباحثون والطلاب والمهتمون في كافة قطاعات الأعمال.

فعلی سبيل المثال، قامت الهيئة بترجمة كتاب «الرقابة الداخلية. إطار متكامل (COSO)» إلى اللغة العربية وذلك بعد الحصول على موافقة لجنة المنظمات الراعية للجنة (تريداوي) المعروفة عالمياً بلجنة (COSO) التي يتكون أعضاؤها من الهيئات المهنية في الحقل المحاسبي والمالي في الولايات المتحدة الأمريكية. وتأتي ترجمة الهيئة لهذا الكتاب بناء على موافقة لجنة معايير المراجعة بالهيئة، استشعاراً منها بأهمية إيجاد مرجع باللغة العربية في الرقابة الداخلية ليكون مرجعاً ينهل منه العاملون في مجال الرقابة الداخلية في المملكة العربية السعودية والعالم العربي.

كما أنهت الهيئة مؤخراً ممثلة في لجنة المحاسبين في قطاعات الأعمال وهي أحدث لجان الهيئة عمراً والتي صدر قرار مجلس الإدارة بتشكيلها مطلع العام ٢٠١٠م على ترجمة وتعريب الإصدار المعنون «وضع قواعد فعالة للسلوك في المنشآت» والصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وذلك بعد حصول الهيئة على موافقة الاتحاد الدولي على ترجمته للغة العربية.

وتهدف هذه الوثيقة إلى التعريف والتوعية بأهمية وضع قواعد سلوك للمنشأة، تسهم في ترشيد القرارات والإجراءات والانظمة في المنشأة على نحو يسهم في تحسين أدائها ويعالج المعضلات الاخلاقية التي تواجهها، ويحترم حقوق جميع الأطراف المتأثرة بنشاطات المنشأة، ويحافظ على مصلحة المجتمع. والهيئة تأمل ان تمثل هذه الإصدارات مرجعاً مفيداً لكافة المنشآت سواء منشآت القطاع الحكومي أو الخاص أو غير الهادف للربح، وإضافة إلى المكتبة العربية في مجالات مهمة تسهم في تحقيق النهوض بمستوى الاداء المهني.

والله الموفق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**د. أحمد بن عبدالله المغامس**

المشرف العام / أمين عام الهيئة

# المحاسبون

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر عن الهيئة  
السعودية للمحاسبين القانونيين  
محرم ١٤٣٢ هـ - ديسمبر ٢٠١٠ م

مجلس الإدارة  
رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين  
معالي وزير التجارة والصناعة  
**الأستاذ عبدالله بن أحمد زينل علي رضا**

## أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم بن علي البغدادي  
الأستاذ أسامة بن عبدالعزيز الربيعة  
الأستاذ حسان بن فضل عقيل  
الدكتور توفيق بن عبدالمحسن الخيال  
الدكتور وليد بن محمد الشباني  
الأستاذ عدنان بن عبدالله النعيم  
الأستاذ بكر بن عبدالله أبو الخير  
الأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان  
الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن السويلم  
الأستاذ وليد بن إبراهيم شكري  
الأستاذ محمد بن صالح العبيلان  
الأستاذ جهاد بن محمد العمري

## المشرف العام

**د. أحمد بن عبدالله المغامس**  
أمين عام الهيئة

## رئيس التحرير

**د. يحيى بن علي الجبر**  
نائب أمين عام الهيئة

## مستشار التحرير

**عبد المجيد بن عبد الرحمن الفايز**

## مدير التحرير

**عبدالله بن عبد العزيز الراجح**

## توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب. ٢٢٦٤٦ الرياض ١١٤١٦

هاتف: ٠١/٤٠٢٨٥٥٥

فاكس: ٠١/٤٠٢٥٦١٦

E- mail: socpa@socpa.org.sa

## الموقع الإلكتروني

www.socpa.org.sa

٤	أخبار
١٠	لقاء
١٤	تقرير
٢٦	أخبار دولية
٤٢	مواقع
٤٤	أرقام
٤٦	استراحة
٤٨	الآخيرة

\* المواد المنشورة في هذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الهيئة  
\* ترتيب الأبواب يخضع لمعايير فنية

الناشر



ص.ب 26450 - الرياض 11486  
هاتف: 4197333 فاكس: 4192640  
www.rawnaa.com

المدير التنفيذي  
سعد بن محمد القرني

رؤيتنا:

أن نكون رواد الحلول المتكاملة في الإعلام المتخصص بالعالم العربي..

رسالتنا:

نحن أول شركة للإعلام المتخصص في المملكة العربية السعودية نسعى لتحقيق الريادة عربياً من خلال تقديم حلول متكاملة ومنتجات إعلامية هادفة ومتميزة بمصداقية ومهنية عالية تلبي احتياجات عملائنا وتحقق رضاهم وتتجاوز توقعاتهم.

إدارة التحرير المركزي

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 324 فاكس: 01-4192624  
edit@rawnaa.com

إدارة الشؤون الفنية

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 323 فاكس: 01-4192624  
art@rawnaa.com

إدارة تطوير الأعمال

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 307 فاكس: 01-4608897  
bsd@rawnaa.com

إدارة الإعلان والتسويق

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 246 فاكس: 01-4197696  
adv@rawnaa.com

إدارة التوزيع والاشتراكات

هاتف: 01-4197333 تحويلة: 244  
فاكس مجاني: 8001242277  
pro@rawnaa.com

إحدى شركات

دار  
اليوم  
للإعلام

المدير العام لدار اليوم للإعلام  
صالح بن علي الحميدان

الطباعة:

مجمع  
اليوم  
الطباعي

العدد ٦٦ محرم ١٤٣٢هـ - ديسمبر ٢٠١٠م



4 الهيئة تعقد الملتقى السعودي الأول للماليين بالتعاون مع أرامكو

في إطار جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لرفع المستوى التوعوي فيما له ارتباط بمهنة المحاسبة والمراجعة والمجالات المالية بشكل عام، تعقد الهيئة بمشيئة الله الملتقى السعودي الأول للماليين بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٢ مارس ٢٠١١م في مدينة الدمام برعاية شركة أرامكو السعودية.



10 أمين مجلس الغرف: اتضح جلياً خلال الأزمات المالية دور مهنة المحاسبة والمراجعة

الدكتور فهد بن صالح السلطان أمين مجلس الغرف السعودية وأحد الذين يحملون هموم القطاع الخاص ليضعها على طاولة الأجهزة الحكومية لإيجاد الحلول الناجمة التي تعين هذا القطاع على أداء دوره وتقبله على مستوى الوطن.



24 ارتفاع معتدل في أجور الوظائف المحاسبية والمالية لعام ٢٠١١م

حسب بحث أجراه مكتب (Robert Half International) فإن التفاؤل المتزايد وسط المديرين التنفيذيين الماليين الأمريكيين والزيادات المتوقعة في الأجور بالنسبة للعديد من الوظائف المحاسبية والمالية، توجي باحتمال تحسن عملية التوظيف خلال عام ٢٠١١م.



30 مقارنة بين قواعد سلوك وأداب المهنة الأمريكية والدولية

إن الارتفاع الحاد في عدد عمليات المراجعة التي تقوم بها مكاتب المحاسبة الأمريكية للشركات متعددة الجنسيات تشير إلى زيادة عدد المحاسبين القانونيين الذين يقدمون خدماتهم وفقاً لمعايير المراجعة والتصديق الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين.



لقطة من المؤتمر الدولي الذي نظّمته الهيئة في عام ٢٠٠٩م

في ٢ مارس ٢٠١١م..

## الهيئة تعقد الملتقى السعودي الأول للماليين بالتعاون مع أرامكو

المطبقة ذات العلاقة بالمجالات المالية، وتوسيع وإثراء المناقشات وتبادل الخبرات وتحقيق فرص التواصل بين ذوي الاهتمام والاختصاص بالجوانب المالية. وسيحدث في هذا الملتقى نخبة من أبرز المتحدثين من رؤساء شركات ومن كبار المسؤولين التنفيذيين عن القطاعات المالية. ويمكن الاطلاع والتسجيل في الملتقى من خلال زيارة موقع الملتقى على شبكة الإنترنت [www.socpa2011.org](http://www.socpa2011.org)

الهام الذي يقوم به المختصون في الجوانب المالية في مساعدة المنشآت المختلفة والمتعاملين معها لاتخاذ القرارات الملائمة التي تكفل استمرار الاداء الجيد لهذه المنشآت ونموها. كما يهدف هذا الملتقى على وجه الخصوص إلى استشراف المستقبل بطموحاته وتحدياته لاكتساب فهم أعمق للتحديات التي تواجه الماليين وبحث الحلول لها، وتعزيز المهارات اللازمة لهم للتطور والنجاح، وترسيخ أفضل الممارسات

في إطار جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لرفع المستوى التوعوي فيما له ارتباط بمهنة المحاسبة والمراجعة والمجالات المالية بشكل عام، تعقد الهيئة بمشيئة الله الملتقى السعودي الأول للماليين بتاريخ ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٢ مارس ٢٠١١م في مدينة الدمام برعاية شركة أرامكو السعودية. ينعقد الملتقى تحت شعار «الماليون في العقد الجديد: طموحات وتحديات»، ويهدف إلى إبراز الدور

## الهيئة تنفذ دراسة تشخيصية لمهنة الخدمات الاستشارية في المملكة

في الاقتصاد الوطني وتعزيز الميزات النسبية للسوق المحلي في المملكة وعلاج عناصر الضعف التي يعاني منها نشاط الخدمات الاستشارية. وستخرج هذه الدراسة عند الانتهاء منها بخطة عمل وتوصيات محددة تساعد الجهات الحكومية المشرفة والمانحة للتراخيص، على تنظيم مهنة الخدمات الاستشارية في المملكة والارتقاء بها وتوطين المعرفة في هذا المجال.

تقوم السعودية للمحاسبين القانونيين ممثلة في لجنة الخدمات الاستشارية بتنفيذ دراسة تشخيصية لمهنة الخدمات الاستشارية في المملكة. ويأتي تنفيذ هذه الدراسة استشعاراً من الهيئة بأهمية الحاجة الماسة للنهوض بمهنة الخدمات الاستشارية (الاستشارات المالية والاقتصادية والإدارية وما يتعلق بها) وتنظيمها وتطويرها، لتعظيم المنفعة الوطنية وتحقيق المساهمة القصوى لنشاط الخدمات الاستشارية

## مجلس الإدارة يعتمد معيار مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية

بالمملكة العربية السعودية وبعض الدول العربية، وكذلك المسؤولون في العديد من المنشآت المختلفة، وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية وطلبت من الجميع موافقتها بما لديهم من ملاحظات حيال مشروع المعيار. كما تم عقد ثلاثة لقاءات مفتوحة في كل من الرياض وجدة والدمام لمناقشة مشروع المعيار.

بالإجراءات التي يتعين عليه القيام بها عند وجود بيانات غير صحيحة مهمة، بسبب حدوث غش، أو محتمل حدوثه. تم إعداد هذا المعيار من قبل لجنة معايير المراجعة وفقاً للإجراءات المعتمدة التي تضمنت إرسال مشروع المعيار إلى ذوي الاهتمام والاختصاص من أعضاء الهيئة وأعضاء اللجان الفنية وأساتذة الجامعات

اعتمد مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في اجتماعه السادس للدورة السادسة المنعقد بتاريخ ١٥/١١/١٤٣١هـ الموافق ٢٣/١٠/٢٠١٠م معيار مسؤولية المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية. يختص هذا المعيار بمسؤوليات المراجع تجاه الغش عند مراجعة قوائم مالية، وبالتحديد



## الهيئة تشكل لجنة توجيهية لدراسة العلاقة بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية

اللجنة هما الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد والأستاذ سليمان الخراشي، وعضو من وزارة المالية هو الأستاذ فهد الدكان بناءً على ترشيح معالي وزير المالية، وعضو من مؤسسة النقد العربي السعودي هو الأستاذ محمد الشايع بناءً على ترشيح معالي محافظ المؤسسة. وقد عقدت اللجنة أولى جلساتها لوضع منهجية عملها، حيث تم في هذا الاجتماع اختيار الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الحميد رئيساً للجنة.

شكل مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة توجيهية لتابعة موضوع العلاقة بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية في المحاسبة والمراجعة في ضوء المستجدات المختلفة ومن ضمنها قرارات مجموعة العشرين الخاصة بالمعايير الدولية. وتتشكل هذه اللجنة من عضوين من لجنة معايير المحاسبة رشحتهما اللجنة هما الأستاذ جهاد العمري والأستاذ خالد الخويطر، وعضوين من لجنة معايير المراجعة رشحتهما

## الهيئة تقيم لقاءها الاجتماعي الأول



نظمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ممثلة في لجنة العلاقات العامة والإعلام مساء الاثنين ١٤٣٢/١/٧ هـ الموافق ٢٠١٠/١٢/١٣م لقاءها الاجتماعي الأول. وشهد اللقاء حضور الأعضاء الأساسيين للهيئة وأعضاء مجلس الإدارة واللجان الفنية. ويأتي هذا اللقاء في إطار العمل على تفاعل الهيئة مع أعضائها وتوطيد أواصر الصلة بينهم. وفي نهاية اللقاء تناول الجميع طعام العشاء الذي أعد بهذه المناسبة.



# هيئة الخليج تعقد ملتقاها السنوي الخامس بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة



شارك في الملتقى عدد من المختصين في مجال المحاسبة والهيئات الإسلامية ومعايير المحاسبة الإسلامية، وقد تم في الملتقى مناقشة عدد من أوراق العمل.

عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج الملتقى الخامس لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة لمدة يومين خلال الفترة ٢-٤/١١/٢٠١٠م.

وقد شارك في تنظيم الملتقى بالإضافة إلى الهيئة، اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويهدف الملتقى إلى تقييم دور مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في اقتصاديات دول مجلس التعاون ومناقشة الصعوبات التي تواجهها وتقديم المقترحات والتوصيات حول سبل تطوير أدائها، كما يهدف الملتقى إلى تطوير القدرات في مجال المحاسبة.

## وتعقد جمعيتها العمومية وتنتخب مجلس إدارة جديداً

٢. الأستاذ / ميرزا إبراهيم المرزوق.  
المملكة العربية السعودية:

١. الدكتور / حمد عبد الحميد العوي.
٢. الأستاذ / محمد صالح العبيلان.
٣. الأستاذ / محمد عبدالعزيز الشايح.

سلطنة عمان:

١. الأستاذ / سالم عبدالله الغفيل.
٢. الأستاذ / سالم بن حميد الخصيبي.
٣. الأستاذ / حامد سنجور الزدجالي.

دولة قطر:

١. الأستاذ / عبدالرحمن إبراهيم السليطي.
٢. الأستاذ / محمد الزبيدي بشير.
٣. الدكتور / رجب عبدالله الإسماعيل.

دولة الكويت:

١. الأستاذ / جمال فهد الشايح.
٢. الأستاذ / فالح صالح العازمي.
٣. الدكتور / سعود حمد الحميدي.

ممثل الامانة العامة لمجلس التعاون لدول  
الخليج العربية

١. الأستاذ / خليفة محمد الوهابي.



محمد صالح العبيلان

وفيما يلي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة:

دولة الإمارات العربية المتحدة:

١. الأستاذ / حميد بن علي بطي المهيري.
٢. الدكتور / عبد الكريم أحمد الزرعوني.
٣. الأستاذ / حسن إبراهيم الحمر.

٤. الدكتور / عبيد سيف الزعابي.

مملكة البحرين:

١. الأستاذ / حميد يوسف رحمة.

عقدت بمدينة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يوم الأربعاء الموافق ٢/١١/٢٠١٠م الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الخامس، وقد ناقشت الجمعية عدة مواضيع منها اختيار مجلس إدارة الهيئة من بين أعضاء الجمعية العمومية البالغ عددهم (٦٦) عضواً، وكذلك تقرير مجلس الإدارة الرابع للجمعية العمومية واختيار مراجع حسابات وقد مثلت جميع الدول في مجلس إدارة الهيئة وضمنت في عضويتها ممثلين للقطاع الحكومي والقطاع الخاص. وقد أقرت الجمعية العمومية القوائم المالية للهيئة وتقرير مجلس الإدارة، كما تم اختيار مراجع لحسابات الهيئة للدورة المالية القادمة، وتم انتخاب (١٨) عضواً لمجلس الإدارة من الجمعية العمومية للهيئة يمثلون دول المجلس بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة، وقد تم انتخاب الأستاذ محمد صالح العبيلان رئيساً لمجلس إدارة الهيئة، والدكتور عبد الكريم أحمد الزرعوني نائباً لرئيس مجلس الإدارة،



## ممثلو أجهزة الزكاة بدول مجلس التعاون يزورن الهيئة

قام فريق عمل التدريب والتابع لأجهزة الزكاة بدول مجلس التعاون بزيارة للهيئة وكان في استقبالهم أمين عام الهيئة الدكتور أحمد المغامس ونائب الأمين الدكتور يحيى الجبر وتم خلال الزيارة عقد اجتماع تباحثي بغرض دراسة إمكانية تنفيذ شهادة تخصصية في علوم الزكاة للعاملين في الأجهزة الزكوية في المجلس.



## الكويت.. مؤتمر «دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية»

ناقش مؤتمر «دور المحاسبة في استقرار ودعم الأسواق المالية» الذي نظّمته جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خلال الفترة ١-٢ ديسمبر ٢٠١٠ في دولة الكويت خلال جلساته أربعة محاور، هي الازمة المالية: الفرص والتحديات، وتطبيقات حوكمة الشركات في العالم العربي، والشفافية والإفصاح في التقارير المالية، والمراجعة والضريبة ودورهما في دعم الأسواق المالية.

وقد خلصت الدراسات والبحوث المقدمة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، تمحورت حول تبني قواعد حوكمة الشركات، وأهمية الاستدامة وتبني عدد من المؤشرات البيئية والمؤشرات، والأدوات المالية الإسلامية كأحد البدائل للأدوات، وضرورة التعامل مع الغش في التقارير المالية وذلك بوضع التشريعات المناسبة التي تتضمن عقوبات رادعة لمن يقوم بها.



جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية

## تعقد دورات تدريب حول حوكمة الشركات

عقدت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية دورات تدريب حول «حوكمة الشركات» التي عقدت في كل من مدينة رام الله، والخليل ونابلس خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠١٠ لمدة يومين متتاليين لكل برنامج. حيث تم افتتاح الدورات التدريبية بحضور السيد أكرم حسونة رئيس مجلس إدارة جمعية مدققي الحسابات و مجموعة من أعضاء الهيئة مؤكدين أهمية موضوع حوكمة الشركات بالنسبة لمدققي الحسابات الفلسطينيين. ويذكر أن مجموع الحضور في الثلاث دورات زاد عن مئة وعشرين مدقق حسابات.

# الإمارات.. مذكرة تفاهم بين هيئة المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ومعهد حوكمة

ومعلوماتنا معها، لتقديم الدعم للشركات في المنطقة». أما «حوكمة» فمؤسسة غير ربحية مقرها دبي، أنشئت لإجراء البحوث حول ممارسات الحوكمة الرشيدة ونشرها، وإصلاح قطاع الشركات، وتطوير السوق المالية، ودعم الاستثمار والنمو في أسواق الإمارات العربية والشرق الأوسط. وقد نشأت حوكمة من المنطقة وللمنطقة، بهدف إحداث نقلة في مجال إصلاح حوكمة الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص. وتتمثل رسالة مؤسسة حوكمة في تعزيز إصلاح قطاع الشركات ونشر الحوكمة الرشيدة، وفي مساعدة دول المنطقة على تطوير وتنفيذ استراتيجيات حوكمة مستدامة للشركات بعد تكييفها بما يلائم المتطلبات والأهداف الوطنية. وتلتزم مؤسسة حوكمة بتقليص الفجوة القائمة بين دول العالم في مجال حوكمة الشركات، وبمساعدة الشركات في الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط على تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي مع الشركات في باقي دول العالم. والنتائج النهائية المرجوة هي تحسين النمو الاقتصادي، وزيادة إمكانيات التنمية وفرصها، وتحسين أداء الشركات والحكومات. وتعكس مذكرة التفاهم التزام المؤسسات بالعمل معاً على تحسين ممارسات العمل بما يقود إلى مزيد من الشفافية والإفصاح، ويسهم في إعداد تقارير مالية عالية الجودة. كما ستعمل المؤسسات معاً لمساعدة الشركات على تطوير المهارات المطلوبة للالتزام بقانون حوكمة الشركات في الإمارات العربية المتحدة».

وأضافت أماندا: «يعتبر المحاسبون القانونيون في الشركات والمؤسسات المختلفة من المساهمين الرئيسيين في تدفق المعلومات الموثوقة التي تتمتع بالشفافية بين المديرين ومجالس الإدارة والمساهمين والمشرعين وغيرهم من المعنيين. ويمكنهم لذلك لعب دور مهم في توجيه منحى العمل في الشركات، والتحكم فيه، ومراقبته».

واختتمت أماندا بالقول: «إننا نتطلع إلى العمل مع مؤسسة حوكمة، وتبادل خبراتنا ومعلوماتنا معها، لتقديم الدعم للشركات في المنطقة».

وتلتزم مؤسسة حوكمة بتقليص الفجوة القائمة بين دول العالم في مجال حوكمة الشركات، وبمساعدة الشركات في الإمارات العربية المتحدة والشرق الأوسط على تحقيق التكامل الاقتصادي والمالي مع الشركات في باقي دول العالم. والنتائج النهائية المرجوة هي تحسين النمو الاقتصادي، وزيادة إمكانيات التنمية وفرصها، وتحسين أداء الشركات والحكومات.

تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز ICAEW، المتخصصة في مهنة المحاسبة والمالية، ومعهد «حوكمة» وهو مؤسسة غير ربحية مقرها دبي متخصصة في علوم حوكمة الشركات. تهدف مذكرة التفاهم إلى زيادة الوعي بأهمية تطوير وتطبيق الممارسات الرشيدة في حوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مستوى فروع الشركات في الدول المختلفة وعلى المستوى البنوي لها.

وقد وقع مذكرة التفاهم د. ناصر السعيد، المدير التنفيذي لمؤسسة حوكمة، وأماندا لاين، المدير الإقليمي لهيئة المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز بالشرق الأوسط. الاتفاقية تهدف للعمل بين المؤسسات لمساعدة الشركات على تطوير المهارات المطلوبة للالتزام بقانون حوكمة الشركات في الإمارات العربية المتحدة والذي تم تطبيقه مؤخراً مما يسهم في مساعدة المديرين على إدارة شركاتهم بكفاءة أكبر، وكذلك في زيادة ثقة المستثمرين.

وفي هذه المناسبة قال د. ناصر السعيد: «الإفصاح والشفافية مكونان أساسيان في حوكمة الشركات... لقد أسهمت الأزمة المالية العالمية في توجيه المستثمرين نحو التركيز على الشركات والدول التي لديها معايير إفصاح صارمة وجدية تطبيقاً فعلياً وفي الأوقات المحددة... ومن خلال الشراكة بيننا، يمكن للمؤسسات تحقيق تقدم أكثر فعالية في قضية تحسين الشفافية والإفصاح، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة للشركات، وإدخال الإصلاحات المتعلقة بالإعسار في المنطقة».

بدورها، قالت أماندا لاين: «تعمل الشركات في الإمارات العربية المتحدة في بيئة سريعة الخطى وتتجه نحو العالمية بشكل متزايد، ما فرض على المديرين في السنوات الأخيرة إدخال تعديلات كبيرة على الطريقة التي يديرون بها أعمالهم. وحتى يكونوا قادرين على إدارة شركاتهم بثقة وعلى التنافس بكفاءة على مستوى عالمي، فإنهم يحتاجون إلى التوجيه والدعم».

وأضافت: «يعتبر المحاسبون القانونيون في الشركات والمؤسسات المختلفة من المساهمين الرئيسيين في تدفق المعلومات الموثوقة التي تتمتع بالشفافية بين المديرين ومجالس الإدارة والمساهمين والمشرعين وغيرهم من المعنيين. ويمكنهم لذلك لعب دور مهم في توجيه منحى العمل في الشركات، والتحكم فيه، ومراقبته»، واختتمت أماندا بالقول: «إننا نتطلع إلى العمل مع مؤسسة حوكمة، وتبادل خبراتنا



أمين مجلس الغرف السعودية الدكتور فهد السلطان:

## اتضح جلياً خلال الأزمات المالية دور مهنة المحاسبة والمراجعة

الدكتور فهد بن صالح السلطان أمين مجلس الغرف السعودية وأحد الذين يحملون هموم القطاع الخاص ليضعها على طاولة الأجهزة الحكومية لإيجاد الحلول الناجعة التي تعين هذا القطاع على أداء دوره وتفعيله على مستوى الوطن، كما يحمل في نفس الوقت هم قضايا التوظيف للكوادر الوطنية وتأهيلها لتتنبأ مكانها اللائق وسط كل القطاعات وخاصة القطاع الخاص، حاورناه وطرحنا أمامه العديد من الأسئلة التي أجاب عنها بكل رحابة صدر.  
فإلى تفاصيل اللقاء..



❖ نود من سعادتكم تسليط الضوء على مهام مجلس الغرف السعودية والأهداف الاستراتيجية له؟

بالنسبة لمهام المجلس فتحن نعمل في مجلس الغرف السعودية على نقل هموم القطاع الخاص على مستوى الوطن إلى الأجهزة الحكومية، ولدينا على هذا الصعيد ٢٢ لجنة وطنية تضطلع بمسؤوليات القطاعات المختلفة، وأيضاً تناقش قضايا وهموم وأنظمة هذه القطاعات مع الأجهزة المختصة، بالإضافة إلى ما تقوم به الإدارة القانونية من إصدار أي أنظمة أو تشريعات، والمشاركة في صياغتها ضمن قوانين الدولة.

أما على صعيد خدمة الاقتصاد السعودي بوجه عام فإننا نمثل القطاع الخاص في المحافل والمناسبات والمؤتمرات والمشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية المحلية والدولية، وفي الوقت نفسه نحمل هموم تعزيز علاقاتنا التجارية مع العالم، وفي مقدمة هذه الهموم تعزيز أوضاع الصادرات السعودية، ولدينا حضور قوي في المحافل الخارجية من خلال الوفود التجارية السعودية التي ننظمها بشكل مستمر.

والمجلس يعمل على تحقيق أهدافه من خلال عدد من المحاور هي:

❖ مناقشة هموم القطاع مع الجهات المعنية: حيث يتيح المجلس الفرصة لقطاع الأعمال السعودي للقاء المسؤولين المعنيين لمناقشة مشاكلهم ويعد في ذلك المذكرات والتقارير.

❖ تعزيز مشاركة القطاع في رسم السياسات ووضع الأنظمة الاقتصادية: حيث إن المجلس يحظى باحترام كافة الجهات الرسمية وله حضور في عدد من الهيئات الحكومية فهو يقوم بنقل مرئيات القطاع حيال الأنظمة والمشاركة في صياغتها بما يخدم مصالح القطاع.

❖ تعزيز فرص الشراكة التجارية والاستثمارية: وذلك من خلال تنظيم زيارات الوفود التجارية السعودية والأجنبية حيث تشهد تجمعات رجال الأعمال عقد صفقات وشراكات تجارية مهمة.

❖ توعية قطاع الأعمال بالمستجدات الاقتصادية: يضطلع المجلس بدور كبير في هذا الجانب ومن ذلك إصدار سلسلة توعية قطاع الأعمال باستحقاقات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وغيرها من الإصدارات الأخرى، إضافة للندوات التي عقدها للتعريف بأبعاد الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها.

❖ توفير المعلومات المختلفة لقطاع الأعمال: لدينا إدارات متخصصة في هذا الجانب كإدارة

البحوث والدراسات الاقتصادية ومركز المعلومات وكلاهما يقدمان للمستثمرين المعلومات اللازمة سواء عن الفرص الاستثمارية أو المعلومات الاقتصادية العامة.

❖ خدمة رجال الأعمال من خلال المراكز المتخصصة: يقدم المجلس خدماته لعدد من رجال الأعمال من خلال مراكز متخصصة كمرکز الترقيم المتخصص في ترقيم المنتجات السعودية، ومركز تنمية الصادرات السعودية، ومركز المنشآت العائلية.

❖ تنظيم مشاركة القطاع في الفعاليات الخارجية: ينظم المجلس مشاركة القطاع الخاص في الفعاليات الخارجية كالمؤتمرات والندوات والمعارض وغيرها.

❖ نأمل أن تحدثونا عن الدور الذي يقوم به مجلس الغرف في تطوير مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية؟

يعمل المجلس على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من خلال تهيئة البيئة الملائمة لنمو مختلف القطاعات الاقتصادية من حيث الأنظمة التي يعمل المجلس على مشاركة الجهات المعنية في صياغتها ورسمها بما يحقق مصالح القطاع الخاص، وللمجلس تمثيل في العديد من الجهات الحكومية كما يقوم المجلس بدور كبير في دعم مختلف القطاعات من خلال عمل اللجان الوطنية التي تناقش هموم القطاعات



نحمل هموم تعزيز علاقاتنا التجارية مع العالم، وفي مقدمة هذه الهموم تعزيز أوضاع الصادرات السعودية



مجلس الغرف يضم

٣٢ لجنة وطنية تضطلع

بمسؤوليات القطاعات

المختلفة



مجلس الغرف ينشر

سلسلة من الإصدارات

تهدف لتوعية قطاع الأعمال

باستحقاقات الانضمام

لمنظمة التجارة العالمية





وتعمل على حلها بالتعاون مع الغرف التجارية، إضافة للعمل على رفع تنافسية القطاع وتعزيز دوره في التوطين والتدريب والمسؤولية الاجتماعية ودعم جهود التصدير ونفاذ المنتجات الوطنية للأسواق الخارجية وبذلك تزيد مشاركة هذا القطاع في دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❖ نمو الاقتصاد الوطني يشكل الاداة الرئيسة لاستحداث الوظائف وتقليل معدل البطالة، ما هو دور المجلس في توظيف الوظائف؟

يولي المجلس أهمية خاصة لعملية توظيف الوظائف في القطاع الخاص ومن خلال الامانة المساعدة لشؤون التوطين يعمل المجلس على جعل الغرف التجارية محركات اساسية للتوطين وبناء شراكة استراتيجية بينها وبين الجهات المعنية بشؤون التعليم والتدريب والتمويل، وقد قام المجلس بعقد عدد من الاتفاقيات تعزز هذا الجانب منها اتفاقيته مع برنامج كفالة، والمؤسسة السعودية للتعليم والتدريب، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق تنمية الموارد البشرية، ومركز الريميزان للذهب وغيرها، وجهودنا مستمرة لصنع مقاربة عادلة بين طموح الشباب في وظيفة بمزايا مناسبة وبين رغبة صاحب العمل في شباب مؤهل لتأدية متطلبات الوظيفة، كما نقوم ومن خلال الإدارة العامة النسائية واللجنة الوطنية النسائية بدعم توظيف المرأة السعودية وقد نفذنا مشروع «العمل من المنزل» الذي يتم من خلاله منح تصاريح نظامية لمزاولة بعض الأنشطة التجارية الصغيرة إضافة لمشروع «وظفها» الذي يهدف إلى تشجيع منشآت القطاع الأهلي على فتح أقسام نسائية لتوظيف السعوديات والتنسيق بينهم وبين الجهات الداعمة للتوظيف والتدريب.

وتتطلق رؤيتنا في تعزيز عملية توظيف القوى العاملة في القطاع الخاص من خلال أربعة محاور هي التوظيف الإيجابي، والتأهيل والتدريب، ودعم المستثمرين الشباب، ورفع الوعي بأخلاقيات العمل.

الأمر الذي أريد التأكيد عليه هنا هو أن مفهوم التوظيف مجرد بات لا ينسجم مع الواقع الحالي المطلوب الآن هو «المهنة» وأعني بها تطوير القدرات المهنية والسلوكية والإدارية للشباب السعودي حينها سيجدون طريقهم لأفضل المواقع بالشركات والمؤسسات.

❖ نود إلقاء الضوء على أعمالكم في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

لدينا في مجلس الغرف مركز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يساعد على تعزيز

والادخار بتخصيص محفظة بقيمة ٢٠٠ مليون ريال لتمويل المنشآت الصغيرة والناشئة وشباب الأعمال والأسر المنتجة، واتفق مع صندوق تنمية الموارد على تخصيص ٣ آلاف شهرياً للمبادرين ولمدة سنتين، كما وقعنا اتفاقية مع صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم ملاك المنشآت الصغيرة وهناك دورات تقدم من خلال الغرف موجهة لصغار المستثمرين وغيرها من البرامج الأخرى. كما تم تنظيم دورات تدريبية لأصحاب المنشآت الصغيرة وندوات حول الشركات العائلية، وإصدار حقيبة المستثمر الناشئ.

وقضية دعم صغار المستثمرين محل اهتمام كبير من مجلس الغرف لأنهم يمثلون رجال الأعمال في المستقبل ويمكن لمشاريعهم الصغيرة أن تنمو وتصبح أعمالاً تجارية كبيرة وناجحة ودعمنا لهم يكون من خلال تقديم خدمات التأهيل والتدريب والاستشارات الفنية وتسهيل الحصول على التمويل.

❖ كيف تقيمون تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية التي يمر بها العالم اليوم على الاقتصاد السعودي؟

أؤكد وبتقنة أن مسار الاقتصاد السعودي ما زال يسير بثبات وبتقنة كبيرة وسط كل الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية وذلك بفضل جهود القيادة الرشيدة والسياسات الاقتصادية الحكيمة ويصنف الاقتصاد السعودي ضمن أفضل ٢٠ اقتصاداً بالعالم، ومازالت المملكة

موقف هذه المنشآت بتقديم الاستشارات الفنية وتوفير فرص للتمويل من خلال اتفاقيات يوقعها مع الجهات ذات العلاقة، وفي هذا الصدد قام المجلس بالاتفاق مع البنك السعودي للتسليف



## عقدنا اتفاقاً مع البنك السعودي للتسليف والادخار بتخصيص محفظة بقيمة ٢٠٠ مليون ريال لتمويل المنشآت الصغيرة والناشئة وشباب الأعمال والأسر المنتجة



## نعمل على جعل الغرف التجارية محركات أساسية لتوظيف الوظائف





مراكز متخصصة لدعم  
رجال الأعمال كمركز  
الترقيم، ومركز تنمية  
الصادرات السعودية،  
ومركز المنشآت  
العائلية

تعتبر مهنة  
المحاسبة والمراجعة  
أساساً رئيسياً في  
اقتصاديات الأمم

❖ كيف تقيمون وتنظرون لمهنة المحاسبة  
والمراجعة ولدورها في تطوير وتنمية  
الاقتصاد الوطني؟

تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة أساساً  
رئيسياً في اقتصادات الأمم على المستويين الكلي  
والجزئي وهي تمثل محوراً رئيسياً في عملية تطوير  
الاقتصاد الوطني وحمايته، وقد اتضح جلياً خلال  
الأزمات المالية دور مهنة المحاسبة والمراجعة  
فعلية يعمل في توجيه الموارد وتوظيفها بشكل  
أمثل يضمن نمو المنظمات والمجتمعات وتطورها،  
وتعتمد المنظمات والقطاعات الاقتصادية على ما  
تقدمه هذه المهنة من معلومات مالية دقيقة عن  
التكاليف والأجور وغيرها، ولقد ساعدت هذه  
المهنة كثيراً من الجهات والمستثمرين في توجيه  
أموالهم نحو من يحسنون استخدامها وتوظيفها  
لصالح تنمية الوطن والمواطن، كما تتبنى كثير  
من القرارات على هذه المهنة كقرارات التمويل  
والإقراض وعمليات الاندماج والاستحواذ، كلها  
لا يمكن أن تتم من غير رؤية محاسبية واضحة،  
ويتنجم عن غياب مفهوم المحاسبة والمراجعة كثير  
من الممارسات الاقتصادية الخاطئة وضياع  
الحقوق والفرص الجيدة.

ونحن في قطاع الأعمال السعودي جداً متفائلون  
بأن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ستقوم  
بدور كبير في تطوير هذه المهنة وتعزيز دورها في  
خدمة قطاع الاقتصاد الوطني وهي بالفعل قد  
حققت الكثير من الأعمال الجيدة في هذا المجال.

تحقق إنجازات اقتصادية في مختلف القطاعات  
ويملك اقتصادها مقومات عديدة تجعله صلباً في  
مواجهة مثل هذه الأزمات منها قوة ومتانة النظام  
المصرفي السعودي وضخامة الأصول الأجنبية  
وعوائد النفط التي يجري توظيفها في مشاريع  
اقتصادية استراتيجية ضخمة كالمدين الاقتصادية  
والصناعية وغيرها من مشروعات التنمية إضافة  
للسياسة الاقتصادية المتبعة في فتح قنوات  
الاستثمار المحلي وتشجيعه، وتطوير الأنظمة  
المرتبطة بالأعمال والاستثمار وتحفيز القطاع  
الخاص على المشاركة في تنمية الناتج المحلي. لذا  
فإن تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة العالمية كان  
محدوداً بشهادة المنظمات الاقتصادية العالمية  
والتصنيفات المتقدمة التي منحتها للمملكة ومن  
ذلك حصول المملكة على المرتبة رقم ١١ عالمياً في  
تنافسية الاستثمار.

وخلال تلك الأزمة اضطلع المجلس بدور مساند  
ومواز لدور مؤسسات الدولة المعنية بالتعامل مع  
الأزمة وهو دور تنويري و تثقيفي لقطاع الأعمال  
السعودي بكافة قطاعاته بتداعيات الأزمة  
وتأثيراتها وكيفية التعامل معها وتجنب مخاطرها  
وعقدنا اجتماعاً طارئاً لمجلس الإدارة لمناقشة  
الموضوع، كما كلفنا مكتباً استشارياً عالمياً لعمل  
الدراسات اللازمة حول الأزمة و قمنا بإصدار  
تقارير اقتصادية حول الأزمة وكيفية تعامل  
القطاع الخاص معها وعقدنا ندوات في عدد من  
الغرف التجارية.



## في دراسة أعدتها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين مكافحة غسيل الأموال (٢٠٢٣)

يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين أن للمحاسبين دوراً يلزم أن يقوموا به فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال. وقد أعد الاتحاد هذه الدراسة في مارس ٢٠٠٤م لتسليط الضوء على هذه الظاهرة، ولتوضيح الكيفية التي يمكن أن يساهم بها المحاسبون في هذا الجانب. وتقوم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إطار الدور المنوط بها لتزويد أعضائها بما يهمهم من معلومات بإعادة نشر هذه الدراسة في سلسلة متتالية من أعداد المجلة. وفيما يلي نورد الجزء الثاني من هذه الدراسة.

حتى وقت قريب كانت البنوك المركزية، أو المؤسسات التقليدية للإيداع والتسليف هي الأهداف الرئيسية لغاسلي الأموال. وحيث إن البنوك قامت بتحسين مستوى الرقابة لمنع اكتشاف والتقرير عن غسيل الأموال، وأن جهات إنفاذ القانون قد اتخذت خطوات مشابهة، فقد تعلم المجرمون تنويع عملياتهم والتوسع في مؤسسات مالية أخرى أو قنوات النشاط المالي. الأنواع الأخرى من المؤسسات المعرضة لغسيل الأموال تشمل:

- ❖ سماسرة ومتعاملي الأوراق المالية والسلع.
- ❖ شركات الاستثمار التي تستثمر في مجموعات الصناديق التعاونية.
- ❖ مؤسسات تبادل العملات.
- ❖ مصدري، مستردي، وصرايف الشيكات، الشيكات السياحية، أوامر الدفع والأدوات المالية المشابهة.
- ❖ محولي المبالغ النقدية.
- ❖ النظم البريدية.
- ❖ شركات التأمين.
- ❖ المتعاملين في المعادن والأحجار النفيسة أو المجوهرات.
- ❖ المقرضين بضمان رهون.
- ❖ شركات القروض والتمويل.
- ❖ وكالات السفر.
- ❖ سماسرة وبائعي السيارات، الطائرات، المراكب ووسائل النقل الأخرى.
- ❖ الأشخاص الذين يقومون بقفل وتسوية المعاملات العقارية.
- ❖ شيكات التبادل غير الرسمية مثلًا «الحوالات».
- ❖ الوكالات الحكومية الفدرالية، الولاية أو المحلية التي لها واجبات وصلاحيات مشابهة للمؤسسات المالية.
- ❖ المنشآت المرتبطة بأعمال تجارية دولية (استيراد / تصدير).

ولواكبة التطورات التي يحدثها غاسلو الأموال في أساليبهم المتبعة فإن الجهات المنظمة و جهات إنفاذ القانون أوصت الجهات التشريعية بتوسيع نطاق الفحص ومتطلبات الالتزام. ونتيجة لذلك فإن حفظ السجلات وإعداد التقارير والمتطلبات الرقابية الأخرى التي كانت موجهة أولاً للبنوك المركزية، يجري توسيعها عمومًا لتشمل الصناعات والقطاعات الأخرى. ويتوجب على المحاسبين المهنيين أن يكونوا على علم بان هذه المنشآت هي عرضة لغسيل الأموال وعليهم مراقبة النظم التي تظهر سريعًا لمكافحة غسيل الأموال.

#### الروابط مع عمليات الغش:

هناك خاصيتين مهمتين تميزان بوضوح غسيل الأموال عن عمليات الغش. فإن احتمال تأثير غسيل الأموال على القوائم المالية يكون، كما

ذكر من قبل، أقل بدرجة كبيرة من احتمال تأثير عمليات الغش على نطاقها العريض. نقطة التميز المهمة الثانية هي أن نشاط الغش تنتج عنه عادة خسارة أو اختفاء الأصول أو الإيرادات، بينما نجد أن غسيل الأموال يُولد عادة مقادير كبيرة من العائدات غير الشرعية التي تحتاج إلى الإبعاد عن مصدرها بأسرع ما هو ممكن بطريقة لا يمكن اكتشافها.

وبالرغم من ذلك فإن العديد من الظروف وأوجه القصور الرقابية التي تساهم في أن تكون المنشأة عرضة لعمليات الغش يمكن أيضًا أن تساهم في جعل المنشأة عرضة لغسيل الأموال. ويبرز من بين هذه الظروف وأوجه القصور مايلي:

- ❖ عدم توفر بيئة رقابية قوية، خاصة التساؤلات بشأن كفاءة وأمانة وقدرة الضبط من قبل المسؤولين الرئيسيين وكبار مسؤولي الإدارة.
- ❖ عدم توفر وظائف أو إدارات قوية تكون مسؤولة عن الالتزام بالنظم وإدارة المخاطر.
- ❖ عدم توفر برنامج مستقل مرتبط بالالتزام بالرقابة الداخلية.
- ❖ علامات التهرب أو عدم الالتزام بأي ضوابط رقابية داخلية لمكافحة غسيل الأموال.
- ❖ تقارير الفاحصين أو المراجعين السابقين، ومذكرات التفاهم والإجراءات الإدارية والتنفيذية السابقة التي تشير إلى مشاكل الالتزام، وأوجه القصور الرقابية، والشكوك في كفاءة الإدارة.
- ❖ الإيرادات المهمة الناشئة من، أو الأصول أو الالتزامات المرتبطة بمناطق اختصاص «عالية المخاطر»، خاصة «الملاجئ السرية للبنوك»، وتحويلات الأموال بأساليب إلكترونية عالية بدرجة غير عادية من وإلى مناطق الاختصاص عالية المخاطر، التي ليس لها ضوابط رقابية كافية.
- ❖ الإيرادات الكبيرة من، أو المرتبطة،



## لابد من وجود نظم معلومات قوية وشاملة لمراقبة نشاط العمليات لاكتشاف عمليات غسل الأموال



### الأموال



بالأفراد أو المنشآت، المنتجات والخدمات وقنوات التوزيع عالية المخاطر.

- ❖ عدم فحص خلفية الموظفين الجدد.
- ❖ ضعف أو عدم وجود سياسات أخلاقية وما يرتبط بها من برامج التدريب.
- ❖ عدم وجود فحوص أو إجراءات على فترات بعيدة لنظم وبرامج الأمن.

#### الروابط مع الفساد، الإرهاب والأشخاص المعرضون لمشاكل سياسية:

تعتمد الحكومات والمنظمات الحكومية في الوقت الحالي بأنه ربما تكون هناك صلات بين عائدات الفساد الرسمي الأجنبي وتمويل الإرهاب وجريمة غسيل الأموال. وفي حالات عديدة، قامت بسن قوانين جديدة للتعامل مع هذا الاحتمال، خاصة عندما تكون العائدات المعنية قد جرى توليدها من خلال نشاطات معينة غير قانونية.

الإرشادات التي يلزم التوافق معها لتحقيق أفضل الممارسات، وهي تشمل الإرشادات والقوانين التالية:

- ❖ مبادئ Wolfsberg لمكافحة غسيل الأموال الصادرة من إحدى عشر بنكًا خاصًا دوليًا كبيرًا وTransperency International في أكتوبر ٢٠٠٠م. إحدى هذه المبادئ تتناول بالتحديد العلاقة بين غسيل الأموال ورشوة المسؤولين العموميين.
- ❖ إرشادات الفحص المعزز الخاصة بالعمليات التي قد تتضمن عائدات ناتجة عن عمليات فساد رسمي أجنبي، الصادرة على نحو مشترك بواسطة الجهات المنظمة للجزائرية والبنوك الأمريكية، وهي تضع رابطة أقرب بين غسيل الأموال وعمليات الفساد. إن هذا المستند يشجع المؤسسات المالية «على التطوير والحفاظ على ممارسات وإجراءات معززة مصممة لاكتشاف وضع العمليات التي قد تتضمن عائدات من عمليات فساد رسمي ارتكب بواسطة شخصيات سياسية أجنبية كبيرة، أو عوائلهم المباشرة، أو زملائهم الأقربين».

هناك عدد من الحكومات تدرس أو أنها قد سنت تشريعات جديدة لإعطاء تعريف واضح للفساد كجريمة تدل ضمناً على غسيل الأموال.

#### سرية البنوك وخصوصية المستهلك:

قوانين الخصوصية الجديدة بالدول الأوروبية والولايات المتحدة هي بصفة أساسية تتعلق بحماية العميل. في حالات كثيرة نجد أن هذه الأحكام تجرى، وإن كان ذلك غير مقصود، على نحو معاكس لتشريعات مكافحة غسيل الأموال. ويرجع ذلك، حسب توصيات فريق عمل النشاط المالي، إلى أن قوانين



مشرفو المؤسسات المالية على نحو متزايد أن تقوم الإدارة بتقدير تلك المخاطر وتنفيذ ضوابط رقابية لتخفيفها على أساس يشمل كامل المنشأة عبر كافة الأعمال التجارية، والمنتجات والخدمات، ومناطق الاختصاص والتقنيات. إن المخاطر التشغيلية لغسيل الأموال تتزايد مع قيام المؤسسات المالية التقليدية للإيداع والتسليف بتحويل نفسها إلى مقدم شامل لخدمات مالية متنوعة تخدم العديد من الأسواق التي لها عمليات تجارية، ومنتجات ومعاملات بكافة أنحاء العالم. وكلما زادت درجة تعقد وتنوع العمليات زادت المخاطر التشغيلية.

إن عملية التوضيح للجهات التنظيمية بأن الإدارة تضبط بالكامل المخاطر التشغيلية لغسيل الأموال، يمكن تحقيقها على أفضل وجه من خلال توثيق عملية تقدير المخاطر، والمراقبة وعملية التحكم المرتبطة بها. إن «تحليل الفجوة» سوف يحدد، عملية بعد عملية، المخاطر الملازمة والضوابط الرقابية المستخدمة للتعامل مع تلك المخاطر، وأيضاً يحدد أوجه القصور الرقابية التي تتطلب إجراء أو تصحيحاً. ويجب أن تكون نتيجة مثل هذا العمل خطة تصحيحية أو إجرائية تحدد

«قانونياً لينا» أو، على الأقل، ممارسة أفضل. إن التوقعات التنظيمية يمكن العثور عليها على نحو متزايد بأدلة الفحص، وإرشادات وإصدارات المشرفين ومكاتب المراقبين الحكوميين ومنتجات الفحص التي قادت إلى إجراءات تنفيذية صارمة. وتقوم الجهات التنظيمية بكافة أنحاء العالم بتسريع خطواتها في تقويم الرقابة الداخلية ونطاق، حجم وفعالية نظم «اعرف عميلك» الأساسية الخاصة بها.

#### المخاطر التشغيلية:

إن المخاطر التشغيلية أو العملياتية هي عادة المخاطر التي يجري التفكير فيها كمخاطر بالأعمال تنشأ من مشاكل تتعلق بتقويم الخدمة أو المنتج. هذه المخاطر هي دالة بالنسبة للرقابة الداخلية، نظم المعلومات، أمانة الموظف، العمليات التشغيلية العديدة. وهي أيضاً منتشرة بالنسبة للمنتجات والخدمات، والأصول والأشخاص، ومواقع العمليات، وقنوات التسويق والتوزيع. ومن مجالات مخاطر غسل الأموال الأربعة، فإن المخاطر التشغيلية هي الأكثر صعوبة في التحديد ومع ذلك هي الأكثر انتشاراً. ويتوقع

مكافحة غسل الأموال عمومًا تتطلب من المنشآت أن توجد، وتحفظ وتقدم بصفة دائمة معلومات عن العملاء، خاصة ذوي النشاط المشبوه. ومن ناحية أخرى نجد أن قوانين الخصوصية الجديدة تتطلب إفصاحات مدققة عن أسباب وكيفية تجميع معلومات العميل والمحافظة عليها، وهي تحد من قدرة المؤسسة في مشاركة تلك المعلومات. إن قاعدة «اعرف عميلك» تتعلق بالشفافية، وإن الخصوصية بطبيعتها تكون في خصام مع الشفافية. إن ذلك يمثل تحدياً جديداً للمنشآت والمحاسبين المهنيين الذين يقدمون لها المشورة للتوفيق بين المتطلبين والالتزام بنطاق القانون كليهما بالطريقة الأمثل.

#### تطبيق الإشراف المركز على المخاطر:

لقد تبنت لجنة بازل التابعة لبنوك التسويات الدولية وأغلبية الجهات المنظمة للمؤسسات المالية الوطنية الكبرى بالعالم نماذج متسقة للإشراف المركز على المخاطر. إن أغلبية هذه النماذج تحدد من ستة إلى عشرة من فئات المخاطر. بعض هذه الفئات، مثل مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة له علاقة ضئيلة، إذا وجدت، بغسيل الأموال والجرائم المالية المرتبطة به. غير أن هناك أربعة من فئات المخاطر تعم أغلبية النماذج. مخاطر الالتزام، المخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية. تنطبق مباشرة على غسل الأموال.

#### مخاطر الالتزام:

إن أغلبية المنشآت الدولية الكبرى، خاصة البنوك والمنشآت المالية غير المصرفية التي تخضع للإشراف المركز على المخاطر، تقهم بوضوح أن غسل الأموال يمثل مخاطر التزام رئيسية بمراكز الخدمات المالية المتطورة. ولكن العديد منها تواصل مكافحة موضوعين رئيسيين للالتزام فيما يتعلق بغسيل الأموال. أولاً، أنها تميل للتركيز بدرجة أكبر على قواعد حفظ السجلات وإعداد التقارير وبدرجة أقل على تطوير وإدارة برنامج الالتزام. ثانياً، أنها في أحيان كثيرة يختلط عليها الأمر فيما يتعلق بتحديد قواعد «اعرف عميلك» المبينة بوضوح، تحديد الأحكام الضمنية وتحديد أفضل الممارسات الأخرى للتعامل مع مخاطر غسل الأموال.

وتكون معايير «اعرف عميلك» مهمة بصفة خاصة بسبب المتطلب سريع الانتشار للتقرير عن النشاط المشبوه. وكما تمت مناقشته في وقت سابق، فإن نظم التقرير عن النشاطات المشبوهة يمكن أن تكون غير ذات فعالية وغير ملزمة دون أن يكون نظام «اعرف عميلك» وثقافته منتشرين على مستوى المؤسسة.

سواءً أكانت أو لم تكن معايير «اعرف عميلك» قد تم سنها قانونياً، فإنها بالتأكيد تصبح متطلباً



الأسبيقيات، والموارد وجدولاً زمنياً. ويجري على نحو متزايد الطلب من المحاسبين المهنيين لتقديم المساعدة لعملائهم أو الإدارة بتقدير المخاطر التشغيلية.

#### مخاطر السمعة:

إن مخاطر «السمعة» حسب ما هي مرتبطة بغسيل الأموال يكون تأثيرها مباشراً جداً. ويحركها الحدث وتكون دائماً مدمرة تقريباً. وهناك نوعان أساسيان من أحداث غسيل الأموال التي يمكن أن تكون مدمرة جداً لسمعة المنشأة:

• إخفاق في الالتزام (مخاطر الالتزام) أو قصور رئيسي بالرقابة (مخاطر التزام أو تشغيل)، يؤدي إلى نتائج فحص سيئة أو حتى إجراء تنفيذي من جهة تنظيمية وما يعقب ذلك من شيع السمعة السيئة.

❖ فضيحة مباشرة في غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو مجرد ادعاء وجود علاقة بعملية أو معاملة لغسيل الأموال، مما ينتج عنه تورط مع الجهات المسؤولة عن إنفاذ القانون والأسوا من ذلك، شيع سمعة سلبية تستمر مدة طويلة.

خلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت جهات إنفاذ القانون أكثر نجاحاً في تحديد، وتحري ومقاضاة نشاطات غسيل الأموال المحتملة المرتبطة بـ أو التي تقوم بتسهيلها مشاة تجارية، أو مسؤولوها أو موظفوها.

إن الكثير من هذا النجاح يعزى للعدد المتزايد سريعاً من تقارير النشاط المشبوه التي تعدها المنشآت التجارية، ومسؤولوها وموظفوها حول العالم. إن المعرفة المتنامية لجهات إنفاذ القانون بعالم غسيل الأموال أدت إلى حدوث زيادة كبيرة في احتمال اكتشاف تشكيلة من السلوك المشبوه ربما لم تكن المنشأة نفسها على علم به. نتيجة لذلك، هناك أيضاً احتمال متزايد لوقوع أحداث تتعلق بالسمعة، مثل فضيحة كبرى لغسيل الأموال. لتقادي مثل هذه الأحداث، من المهم أن يجري باستمرار تحسين نظم الرقابة الداخلية. أو على الأقل الإقرار بأن «عملية» غسيل أموال قد حدثت برغم المستوى المتقدم للرقابة الداخلية وممارسات الالتزام.

#### المخاطر الاستراتيجية:

وفي النهاية، نجد أن قابلية التعرض لغسيل الأموال تعكس نفسها في المخاطر الاستراتيجية. وهي مخاطر لا تستطيع المنشأة أن تخطط، وتفد وتستجيب بفعالية للتغيرات والتطورات داخل أحد الصناعات (مثلاً التغيرات التنافسية أو التنظيمية) وفي حدود النطاق الخاص بها (مثلاً إدخال منتج جديد). وكلما أصبحت المعركة ضد غسيل الأموال أكثر تعقيداً وأصبح اكتشاف النشاط الإجرامي أكثر صعوبة، فإن

جهود الإدارة في التخطيط بالنسبة لنظم، وإجراءات وضوابط المراقبة تكون مطلوبة أكثر من أي وقت مضى، كما هو مطلوب بالنسبة للمنتجات، والخدمات وفتوات التوزيع الجديدة. إنه أمر استراتيجي لا يمكن تجنبه فيما يتعلق بتحديد الدخل أو عدم الدخل، والاستمرار أو عدم الاستمرار في سوق محفوف بالقابلية لغسيل الأموال، وحيث تكون فيه مخاطر الالتزام، والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة مفرطة.

#### تطبيق الإطار المتكامل للرقابة:

التقاش الوارد أدناه يبين الكيفية التي يتم بها تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الخاص بمهنة المحاسبة على غسيل الأموال.

#### غسيل الأموال والأهداف الثلاثة للرقابة:

إن هدف ضبط الالتزام الخاص بالإطار المتكامل للرقابة له علاقة تعد الأكثر وضوحاً ومباشرة بغسيل الأموال، أو، بدقة أكثر، مكافحة غسيل الأموال. الالتزام هو الموضوع الأكثر مركزية للتوصيات الأربعين الصادرة من فريق عمل النشاط المالي. فبالنسبة للمنشآت التجارية التي تعمل في حدود إطار العمل التنظيمية القانونية والمالية المختلفة بالعالم، نجد أن الالتزام هو بوضوح عامل نجاح حاسم لتحقيق فعالية مكافحة غسيل الأموال.

إن الالتزام الخارجي يهيئ المسرح للالتزام الداخلي، أي الالتزام بالسياسات، والإجراءات والنظم (يشار إليه عموماً من قبل منهجيات الإطار المتكامل للرقابة «بنشاطات الرقابة الحاسمة»).

إن هدف ضبط العمليات أيضاً له جانب مهم. قيل سنوات مضت عندما كان المفهوم أن غسيل الأموال مرتبط فقط بالنقد وأن قابلية غسيل الأموال كانت فقط من خواص مؤسسات الإيداع والتسليف التقليدية، كانت عمليات غسيل الأموال تدور في سياق ضيق. فهي لا تشمل إلا العمليات التي تدور حول معالجة النقد ومراقبة المعاملات النقدية. والآن لم يعد الحال كذلك، فغاسلو الأموال أصبحوا الآن يستخدمون كافة أنواع الأدوات النقدية، وعمليات تحويل الأموال إلكترونياً، والقيمة المخزنة، والمتاجرة والتشكيلة المصاحبة من التقنيات الجديدة.

إن مصارفنا ومؤسساتنا المالية غير المصرفية تتحول سريعاً إلى «جهات شاملة» لتقديم خدمات مالية متنوعة ومنشأتنا غير المصرفية ومؤسساتنا غير المالية تقوم على نحو متزايد بتقديم خدمات مالية غير مباشرة لدعم أو تسهيل خطوط أعمالها المركزية. وتصبح حدود مناطق الاختصاص أقل أهمية لعمليات كافة المذكورين أعلاه.

وأخيراً، فإن الضبط التشغيلي يجب أيضاً أن يغطي عمليات الدعم. الوظائف والعمليات التجارية التي توفر النسيج والغراء للذين يجعلان وحدات العمل التجاري تعمل ككائن حي. عمليات الدعم تشمل الموارد البشرية، المراجعة الداخلية، إدارة المخاطر، إدارة الالتزام، المشورة، الأمن، الإدارة المالية وتقنية المعلومات. وبإيجاز، فإن منع واكتشاف غسيل الأموال هو الآن منتشر بالنسبة للعديد من أوجه العمليات.

إن المتبقي من هدف ضبط الإطار المتكامل للرقابة، والتقرير المالي، هو بالطبع، الجانب الرئيسي لاهتمام وتركيز المحاسبين، خاصة مراجعي القوائم المالية. وبرغم ذلك فإن غسيل الأموال، كما ورد سابقاً، لا يرجح أن يؤثر في القوائم المالية.

#### غسيل الأموال وعناصر الرقابة الخمسة:

إن نماذج الإطار المتكامل للرقابة يعرف عموماً خمسة عناصر للرقابة: بيئة الرقابة أو الأساس، تقدير المخاطر، نشاطات الرقابة، المعلومات والاتصالات، والمراقبة. وقد تم أدناه مناقشة كل من هذه العناصر باختصار وتطبيقها على غسيل الأموال.

#### بيئة الرقابة:

إن بيئة الرقابة تحدد حالة المؤسسة وكيف يجري تشغيلها. فالعمل التجاري الصحي والفعال الذي هو في حالة إيجابية في مستوياته العليا نجد أنه يستخدم، وينشر ويحفظ بأشخاص ذوي كفاءة. وكذلك نجد أنه يؤيد، وينقل ويدعم القيم الثقافية الإيجابية مثل الامانة، والعمل الجماعي والمسؤولية. إن منع عمليات غسيل الأموال يستلزم وجود بيئة رقابية صحية. وفي حالات كثيرة يتم النظر إلى مسألة (الرقابة / اعرف عميلك) باعتبارها «مسؤولية كل شخص».

بينما نجد أنه من الصعب أن تتحمل المنشآت وجود مجرمين ماليين يحاولون باستمرار تجاوز إجراءاتها الوقائية، إلا أن المنشآت التي لديها بيئات رقابية صحية تكون لها قدرة كبيرة لحماية نفسها. ليس من الصعب على المسؤولين والمدراء أن ينقلوا رسالة تقييد «بأن غسيل الأموال هو جريمة لا يمكن التسامح فيها، وأن اكتشافه ومنعه هي مسؤولية كل شخص».

#### تقدير المخاطر:

إن أهمية تقدير المخاطر (العملية التي تقرر الإدارة من خلالها كيفية استجابتها للمخاطر التجارية التي تضع تهديداً لإنجاز أهداف الرقابة والعمل التجاري) كان قد تم تناولها سابقاً بالتفصيل بالمشاورات المركز على المخاطر. بينما نجد أن أنواعاً عديدة من

مجالاً يكون فيه للمحاسبين المهنيين الكثير الذي يمكن أن يساهموا به.

### المعلومات والاتصالات:

إن المعلومات الجيدة والاتصالات الفعالة على مستوى المؤسسة هما عنصران مهمان للرقابة الداخلية القوية. لا يمكن للمنشأة أن تعمل جيداً دون أن تكون لها نظم تلتقط، تنتج وتوزع في الوقت المناسب معلومات دقيقة ذات معنى. ولسوء الحظ يكون هذا الجانب مفقوداً دائماً.

إن القنوات الواضحة والمفتوحة تسير جنباً إلى جنب مع المعلومات الجيدة. فالمعلومات التي لا يتم توصيلها جيداً إلى أعلى، أو أسفل وعبر المؤسسة تكون كأنها غير موجودة. قنوات الاتصال يجب أن تقصّل بوضوح وتقوي الأدوار والمسؤوليات بالنسبة للرقابة الداخلية، وأن تبين بدقة الكيفية التي تتلاءم من خلالها المسؤوليات الرقابية الفردية مع الكل.

ببساطة يمكن القول إن المنع الفعال لغسيل الأموال يتطلب الأدوات والوسائط كليهما. فعلى الموظفين أن يراقبوا بدقة الأحداث، والتطورات والظروف الخارجية وإبلاغ الإدارة والمدراء عنها. وتحتاج الإدارة إلى أن يكون لديها نظم للمعلومات قوية وشاملة تتحكم فيها معالجات بشرية قوية لمرقبة حساب العميل ونشاط العمليات. وتحتاج مبادئ (اعرف عميلك) إلى معلومات موثوقة وإلى التنفيذ الناجح للمعالجات التجارية السليمة. يكمن التحدي المرعب «للموردين الشاملين» لخط الخدمة المتعددة، ومناطق الاختصاص المتعددة، في القدرة على تجميع وتوصيل المعلومات عبر الخطوط ومناطق الاختصاص. وبالمثل فإن التقرير الفعال للنشاط المشبوه سوف يتطلب من كل شخص بالمؤسسة أن يحتفظ بسجلات جيدة وإن يتصل بفعالية. إن الالتزام الجيد يمنع غسيل الأموال وكذلك الإدارة الجيدة للمخاطر سوف تتطلب معلومات مستمرة وموثوقة عن الأحداث والضوابط الرقابية على مستوى المنشأة.

### المراقبة:

هناك ثلاثة أنواع من المراقبة: (١) المراقبة المستمرة أثناء سير العمليات العادية. (٢) تقييم الإدارة المنفصل، إما من خلال آلية مراقبة التزام مركزية أو من خلال آلية موزعة. (٣) مراجعة داخلية أو خارجية، و يلزم إن تفحص على نحو مستقل الالتزام والضوابط الأخرى لتحديد المدى الذي تصل إليه فعاليتها. إن أوجه القصور ببرامج الالتزام بمكافحة غسيل الأموال والضوابط التشغيلية المتكاملة يجب أن يتم التقرير عنها للإدارة العليا ولجان المراجعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. بهذه الطريقة يمكن أن تشكل نشاطات المراقبة دفاعاً قوياً ضد غسيل الأموال.

نواصل في العدد القادم..

وإجراءات تشغيل قوية ونظم تطوي على الكفاءة والفعالية مع ضوابط رقابية متكاملة جيداً. ومن بين الأسلحة الأكثر فعالية لمواجهة غسيل الأموال هي وجود سياسات وإجراءات الالتزام الجيدة لمكافحة غسيل الأموال. ويجب أن يكون مقدمو الخدمات المالية المنظمة متبهيين إلى أن الفاحصين ومراجعي الالتزام سوف يقيمون تلك السياسات والإجراءات. من اللازم أن تكون لسياسات وإجراءات التشغيل نفس الأهمية ضمن مجموعة الأسلحة المستخدمة لمنع غسيل الأموال، ولكنها تبدو أقل وضوحاً، وهي مفهومة بدرجة أقل وبالتالي يكون الالتزام بها أقل درجة مما هو مطلوب. إن هذا هو الجانب الذي تكون فيه المنشآت التجارية دائماً عرضة لغسيل الأموال.

إن كثيراً من المنشآت التجارية لا تدرك في الواقع بأن السياسات والإجراءات لا يمكن أن تكون صياغة مكررة. فمجرد نسخ نظم ولوائح مكافحة غسيل الأموال ووضعها في مجلدات على الرفوف لا يحقق أي شيء. لتحقيق الفعالية يجب تصميم نشاطات الرقابة على نحو يلائم بدرجة كبيرة البيئة الرقابية للمؤسسة ودرجة تحملها للمخاطر. إن تصميم، وتنفيذ، ونشر ومراقبة نشاطات مراقبة برامج الالتزام بمنع غسيل الأموال، يشكل

المنشآت غير المصرفية لا تخضع لهذا النوع من الإشراف، فإن هناك ميلاً واضحاً في هذا الاتجاه، يوازي تحديث، وتوحيد وتقارب الخدمات المالية العالمية. وبغض النظر، فإن الأنواع الأربعة من المخاطر المرتبطة بقبالية التعرض لغسيل الأموال. أي مخاطر الالتزام، المخاطر التشغيلية، مخاطر السمعة ومخاطر الاستراتيجية. تكون عامة لأغلبية الأعمال التجارية سواء أكانت أم لم تكن خاضعة حالياً للإشراف الحكومي المركز على المخاطر. وعليه، فإنه بنفس القدر من الأهمية أن يكون للأعمال التجارية القدرة والآلية اللازمة لتقدير المخاطر، وأن المحاسبين المهنيين، سواء أكانوا موظفين أو محاسبين خارجيين، يلزم إخطارهم وأن يكونوا مستعدين للقيام بهذه الجهود أو المساعدة فيها.

### نشاطات الرقابة:

إن نشاطات الرقابة تتمثل في السياسات، والإجراءات والآليات الموضوعية لتوفير التأكيد بأن توجيهات الإدارة يتم تنفيذها حسب ما هو مقصود منها. هذه النشاطات تنتشر بكامل المنشأة، وهي تتوافق بكل يسر مع الأهداف الرقابية الثلاثة: الالتزام، والعمليات والتقارير المالية. إن المنشأة التجارية جيدة الإدارة تكون لها سياسات شاملة،



## على المحاسبات السعوديات إثبات وجودهن وتدعيم موقفهن بالشهادات المهنية

تختلف الآراء وتنتشر الخطوط الموجهة من أشخاص يطمحون للانطلاق بالمرأة السعودية نحو الهدف الصحيح و لكن بدون شك سنلتقي حتماً في تلك النقطة التي تدعونا جميعاً للسعي نحو الارتقاء بمجتمعنا.

حيث نرى واقع المرأة السعودية في عجلة التنمية الاقتصادية يحكي قصة نمو متسارع هو نتاج الدعم اللامحدود من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله بسعيه إلى تفعيل دورها وفتح كافة المجالات أمامها.

المتابع للنشاط الاقتصادي يعرف ان المرأة الآن هي أكبر قوة نامية على الصعيد الاقتصادي العالمي فضلاً عن المحلي. فالعنصر النسائي أصبح يمتلك مبالغ كبيرة من رؤوس الأموال المؤهلة لتمويل الاستثمارات. وحسب آخر الإحصاءات، تبلغ ودائع النساء السعوديات في البنوك أكثر من مئة مليار دولار. إن اجتذاب هذه الأموال يحتاج إلى بيئة اقتصادية تتسم بالأمان والثوقية والذي يتحقق بالدور الكبير الذي تقوم به الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني وخدمة مؤسساته وتفعيل الدور الذي تقوم به المهنة لضبط أعمال المنشآت بمختلف أنواعها.

ويستدعي ذلك أيضاً المزيد من التمكين الاقتصادي للمرأة في سوق العمل المحاسبي، حيث يناط بالهيئة دور مهم في جذب السيدات السعوديات لاختباراتها المهنية وذلك بتوضيح المستقبل المتصور للمرأة في تطوير المهنة. إلا أنه في حين لا توجد عوائق نظامية لعمل المرأة في شركات ومكاتب المحاسبة، نجد أن المحاسبة السعودية تواجه بمحدودية الفرص أمامها. ولذا أرى أن على الهيئة بذل مزيد من الجهد بدعم وتشجيع إشراك المحاسبات السعوديات ضمن منظومة العمل المهني حيث إن الخبرة المهنية هي معول البناء للحصول على زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

كما ويجب على المحاسبات السعوديات إثبات وجودهن وتدعيم موقفهن بالشهادات المهنية وتأتي شهادة زمالة الهيئة SOCPA في المقدمة وأنا واثقة أن زميلاتني عندهن الكثير لتقديمه بهدف الارتقاء والتطوير من المحاسبة وبهدف إبراز وجود العنصر النسائي أكثر في هذا المجال. وأخيراً وليس آخراً أتمنى من الله العليّ القدير التوفيق والنجاح لي ولكم وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليماً كثيراً.

من أسرة الحاصلين على زمالة الهيئة السعودية

للمحاسبين القانونيين SOCPA

**هدى الزيلعي**

مدير مبيعات - مصرف الراجحي

# دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية في الشركات السعودية

جودة التقارير المالية من الموضوعات التي نالت قدرًا كبيرًا من الاهتمام في الفترة الأخيرة سواء محليًا أو عالميًا خصوصًا بعد الانهيارات الكبيرة لعدد كبير من الشركات العالمية، حيث أصبح المستثمرون الآن لديهم شكوك كثيرة حول القوائم المالية المنشورة ومدى تعبيرها بصدق عن المركز المالي ونتائج أعمال المنشأة، حيث يرى هؤلاء المستثمرون ضرورة وجود معيار موثوق به للحكم على جودة التقارير المالية، يأتي ذلك المعيار من خلال توافر مجموعة من الشروط والعوامل التي إذا توافرت في منشأة ما فإن ذلك يؤدي إلى الثقة في جودة تقاريرها المالية. بل إن المنظمات المهنية والجهات الإشرافية والرقابية سواء عالميًا أو محليًا سارعت (خصوصًا بعد الفضائح المالية في البلدان الكبرى) إلى إصدار الكثير من الضوابط التي تساعد في زيادة مصداقية القوائم المالية، ومن ثم جودة تقاريرها المالية مثل صدور قانون الـ SOX الأمريكي 2002م، وصدور لوائح حوكمة الشركات وآليات تطبيقها في الكثير من بلدان العالم.

كمؤشر أو بديل للحكم على جودة التقارير المالية، حيث إن الأرباح من أهم المعلومات المحاسبية إن لم تكن أهم رقم يهتم به المستثمرون وأصحاب المصالح الأخرى، فإذا كان ذلك الرقم قد تم التوصل إليه والتأكد من توافر عناصر الجودة به دل ذلك على جودة التقارير المالية ككل.

٣- هدف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في الحكم على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة السعودية، ويأتي ذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات فرعية تمثل الأهداف الفرعية للبحث وهي:

- ١- ما هو المقياس المناسب للحكم على جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة السعودية؟
- ٢- ما دور آليات الحوكمة في زيادة جودة

## د. عبدالرحمن الرزيب

رئيس قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

## د. ياسر السيد كساب

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

### مشكلة البحث:

بالجودة، كذلك تطبيق مجموعة من الآليات التي تساعد في الرقابة والإشراف على القائمين بإعداد التقرير المالي، كما أن استخدام مراجع خارجي له سمعة وشهرة كبيرة يساعد على إضفاء الثقة في القوائم المالية بأنها ذات جودة عالية. وقد تناولت دراسات كثيرة مجموعة من المعايير للحكم على جودة الأرباح واستخدامها

ثار التساؤل في الفترة الأخيرة عن كيفية الحكم على جودة التقارير المالية، وما هي المحددات الواجب توافرها في القوائم والتقارير المالية حتى يمكن الحكم بأنها ذات جودة عالية. حيث إن جودة التقارير المالية هي نتاج تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تتصف

الأرباح المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة السعودية؟

٢- دور هيكل الملكية، وبالتحديد أثر وجود مؤسسات مالية تمتلك نسبة من رأس مال الشركة المساهمة على جودة أرباح تلك الشركة ومن ثم جودة تقاريرها المالية.

#### منهج البحث:

تم الاعتماد على النموذج الإيجابي في التحليل والشرح والتفسير والتنبؤ بأثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية. كما تم الاعتماد على بعض المقاييس والأساليب الإحصائية للتوصل إلى المقياس المقترح لجودة الأرباح ومن ثم اختبار أثر آليات الحوكمة وبعض المحددات التي تؤدي إلى الجودة العالية للأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية. وفيما يتعلق ببيانات البحث تم الاعتماد على القوائم المالية المنشورة لعدد من الشركات المساهمة السعودية في القطاعات المختلفة عن طريق أخذ عينة من الشركات من كل قطاع حتى تكون العينة ممثلة للمجتمع التي سحبت منه.

#### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله البحث. فالجودة هي شعار كل شيء في الوقت الحالي، فالكل يبحث عن الجودة سواء في السلع أو الخدمات. والمعلومات هي المنتج النهائي للمحاسبة، وبالتالي فإن كل من يستخدم المعلومات المحاسبية يرغب في توافر الجودة بها، ومن ثم إعادة الثقة للتقارير المالية ومن ثم إعادة الاستقرار والنمو في أسواق المال وحماية أصحاب المصالح في المنشأة.

#### حدود البحث:

١- اقتصرت الدراسة على الشركات المساهمة المسجلة في البورصة السعودية.  
٢- لم تشمل الدراسة قطاعي البنوك والخدمات المالية والتأمين لما لها من طبيعة أعمال خاصة. كما اقتصرت الدراسة على الأعوام من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٨م حيث صدرت لائحة الحوكمة عام ٢٠٠٦م، وبالتالي يمكن مقارنة جودة الأرباح وأثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح قبل صدور لائحة الحوكمة بعامين ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م وبعد صدور لائحة الحوكمة بعامين ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م

#### فروض البحث:

تتمثل الفروض الإحصائية التي تم اختبارها في البحث الحالي فيما يلي:

**الفرض الأول:** هناك فرق معنوي بين جودة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المالية قبل صدور لائحة الحوكمة وبعد صدور لائحة الحوكمة.

**الفرض الثاني:** هناك فرق معنوي بين جودة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المالية والتي يتضمن هيكل ملكيتها مؤسسات مالية، مقارنة بالشركات التي لا يتضمن هيكل ملكيتها

مؤسسات مالية سواء قبل صدور لائحة الحوكمة أو بعد صدور لائحة الحوكمة.

#### الدراسة الميدانية

لتحقيق الهدف من البحث تم إجراء الدراسة الميدانية على مرحلتين:

#### المرحلة الأولى:

تتضمن تلك المرحلة تقديم مقياس يمكن الاعتماد عليه لجودة الأرباح (كمؤشر عن جودة التقارير المالية) كما ورد في معظم الدراسات السابقة. ومن خلال حصر مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة التي تناولت مقياس لجودة الأرباح أمكن تصنيف تلك الدراسات من حيث أسلوب القياس المستخدم لجودة الأرباح إلى ثلاث مجموعات:

#### - المجموعة الأولى:

تناولت تلك المجموعة ما ورد في الإطار المفاهيمي للـ FASB عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومحاولة مقارنة تلك الخصائص بصافي الربح. فإذا توافر في صافي الربح تلك الخصائص كان الربح ذا جودة عالية، وإذا لم تتوافر تلك الخصائص في صافي الربح كان الربح ذا جودة ضعيفة. وكانت قائمة الاستبيان هي الوسيلة الأساسية التي استخدمتها تلك النوعية من الدراسات لتحديد مدى توافر تلك الخصائص في صافي الربح أو عدمه. ولكن البحث الحالي تجنب اتباع تلك الطريقة في الحكم على جودة الربح للعديد من الأسباب أهمها:

أن قائمة الاستبيان بصفة عامة لا تخلو من التحيز والتقدير الشخصي، وليس معنى ذلك أنه يجب عدم استخدامها في البحث، ولكن يتم استخدامها في حالة عدم توافر بيانات فعلية، أو صعوبة قياس متغيرات الدراسة كميًا. كما أن هناك صعوبة في القياس الكمي للخصائص النوعية للمعلومات التي وردت في الإطار المفاهيمي للـ FASB.

#### - المجموعة الثانية:

تناولت تلك المجموعة قياس جودة الأرباح من خلال العلاقة بين (الربح والاستحقاق والنقدية)، وتم قياس جودة الأرباح من خلال حجم الاستحقاق الاختياري discretionary accruals في القوائم المالية، حيث إنه كلما زاد حجم الاستحقاق الاختياري دل ذلك على انخفاض جودة الأرباح، وكلما قل حجم الاستحقاق الاختياري دل ذلك على زيادة جودة الأرباح، ولكن يلاحظ على تلك المجموعة من الدراسات أن زيادة حجم الاستحقاق ليس في كل الأحوال مؤشر على انخفاض جودة الأرباح، ومن ثم انخفاض جودة التقارير المالية، حيث إنه قد تكون زيادة الاستحقاق ترجع إلى الزيادة الطبيعية في المبيعات لزيادة الطلب على منتجات الشركة وليس لتدخل الإدارة لتحريف الأرباح. أو قد ترجع زيادة حجم الاستحقاق إلى

## نالت حوكمة

الشركات الاهتمام  
في الفترة الأخيرة  
خصوصًا بعد  
الانهيارات الكبيرة  
لعدد كثير من  
الشركات العالمية

## سارعت كثير

من المنظمات  
المهنية والجهات  
الإشرافية والرقابية  
إلى إصدار الكثير  
من الضوابط جراء  
الأزمة المالية  
العالمية

## جودة التقارير

المالية هي نتاج  
تطبيق مجموعة  
من المعايير

## المحاسبية

## لصدور لائحة

الحوكمة أثر زيادة  
جودة الأرباح ومن  
ثم جودة التقارير  
المالية

زيادة التوسع في منح الائتمان للعملاء لظروف عامة بالسوق. أي أن زيادة حجم الاستحقاق قد تعكس الواقع الفعلي وليست بالضرورة دليلاً على عدم جودة التقارير المالية.

- المجموعة الثالثة:

تناولت تلك المجموعة من الدراسات قياس جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من النسب المالية (بالرغم من عدم وجود اتفاق عام بين تلك الدراسات على نسبة معينة يمكن من خلالها الحكم على جودة الأرباح)، وهذه المجموعة من الدراسات قد تكون الأقرب للواقع، حيث إنها تعتمد على بيانات فعلية وتفسيرات منطقية يمكن الدفاع عنها، وتلك الدراسات كانت الأساس الذي تم الاعتماد عليه عند إنجاز البحث الحالي.

وفي البحث الحالي تم الاعتماد على المقاييس التالية لقياس جودة الربح:

- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الربح التشغيلي.

حيث إنه كلما زادت النسبة دل ذلك على زيادة جودة الأرباح. وهذا المقياس من أفضل المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس جودة الأرباح، حيث إن المقاييس التي تعتمد على النقدية من الصعب التلاعب فيها، وكلما اقترب صافي الربح التشغيلي من صافي التدفقات النقدية التشغيلية دل ذلك على صدق الأرباح التي تم التوصل إليها.

- درجة الارتباط Corelation بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الربح التشغيلي.

فإذا كانت درجة الارتباط عالية دل ذلك على الجودة العالية للأرباح، حيث إن الارتباط العالي يدل على أن التدفقات النقدية (التي يصعب التلاعب في أرقامها) ترتبط زيادة ونقصاً بصافي الربح التشغيلي (الذي تم إعادة وفقاً لاساس الاستحقاق والذي قد يخضع للتحريف) وهذا مؤشر على الجودة العالية للربح.

**المرحلة الثانية:**

بعد أن يتم تطبيق المقياس المناسب لجودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية يتم اختبار مدى وجود فروق معنوية في جودة الأرباح بين عينة الشركات قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة. وهل الجودة قد تحسنت بعد صدور لائحة الحوكمة أم لا يوجد تأثير معنوي.

بعد ذلك يتم اختبار أثر وجود مؤسسات مالية ضمن هيكل الملكية على جودة الربح، بالتحديد هل الشركات التي ضمن هيكل ملكيتها مؤسسات مالية تتميز بالجودة العالية للأرباح سواء قبل أو بعد صدور لائحة حوكمة الشركات؟ أم أن الأثر الجوهري على جودة الأرباح ترجع لصدور لائحة

(٤٤) شركة في (١٣) قطاعاً هي القطاعات المتداولة في البورصة السعودية بعد استبعاد قطاعي البنوك وشركات التأمين وكل شركة يوجد لها بيانات ٤ سنوات، أي أن إجمالي عدد المشاهدات بالعينة = ٤ × ١٣ = ٥٢ مشاهدة.

والشركات التي تم اختيارها ضمن العينة تمثل حوالي ٤٦٪ من الشركات المتداولة في البورصة، وهي نسبة عالية نسبياً، وذلك حتى يمكن تعميم النتائج التي سيتم التوصل إليها.

**نتائج الدراسة الميدانية:**

تم قياس درجة الارتباط Correlation بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وصافي الربح التشغيلي، ووجد أن درجة الارتباط بين صافي الربح التشغيلي، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل صدور لائحة الحوكمة تبلغ ٩١٪، وتم إجراء نفس الاختبار بعد صدور لائحة الحوكمة ووجد أن درجة الارتباط بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وصافي الربح التشغيلي تبلغ ٩٩,٧٪.

وبمقارنة درجة الارتباط بين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وصافي الربح التشغيلي قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة يتضح أن درجة الارتباط بين المتغيرين بعد صدور لائحة الحوكمة أفضل من درجة الارتباط قبل صدور لائحة الحوكمة. وهذا يدل على أن صدور لائحة الحوكمة كان لها أثر كبير في زيادة جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية.

وبعد أن تم قياس جودة الأرباح تم مقارنة متوسط الجودة قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة، ووجد أن هناك فروقاً معنوية بين جودة الأرباح

الحوكمة بصرف النظر عن هيكل ملكية الشركة.

**عينة البحث**

تم اختيار مجموعة من الشركات المساهمة السعودية المدرجة بالسوق المالية السعودية من كافة القطاعات التي يتكون منها المجتمع حتى تكون العينة ممثلة للمجتمع، وحتى يمكن تعميم النتائج التي يتم الوصول إليها. وقد تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية وقطاع التأمين لما لها من طبيعة أعمال خاصة، وتم تطبيق الشروط التالية على الشركات التي سيتم اختيارها ضمن عينة الدراسة:

١- أن تكون الشركة شركة مساهمة سعودية وأسهمها مسجلة ببورصة الأوراق المالية السعودية.

٢- توافر بيانات مالية للشركة التي تم اختيارها لمدة ٤ سنوات بداية من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨.

٣- أن تكون أسهم الشركة متداولة في السوق المالية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ م.

وقد أسفر تطبيق تلك الشروط عن وجود



**حدثت بعض التجاوزات مما أثرت في جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية**





المادة الثانية عشرة، والمادة الرابعة عشرة) وذلك حتى تاريخ نشر هذا البحث في عام ٢٠٠٩م، وبالتالي لم يكن هناك داع للالتزام ببند اللائحة حرفياً، فحدثت بعض التجاوزات مما أثرت في جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية في عام ٢٠٠٨م.

**الثاني:** يمكن إرجاع انخفاض الجودة عام ٢٠٠٨م إلى الازمة المالية العالمية، التي ألقت بظلالها على معظم دول العالم بداية من نهاية عام ٢٠٠٧م وازدادت بشكل أكثر وضوحاً خلال عام ٢٠٠٨م مما أدى إلى انخفاض حجم الأعمال لمعظم الشركات في أغلب دول العالم، مما أدى إلى انخفاض جودة الأرباح في ذلك العام مقارنة بالاعوام السابقة.

#### نتائج اختبار الفرض الإحصائي الثاني:

وجد أن متوسط جودة الأرباح قبل صدور لائحة الحوكمة وفي ظل وجود مؤسسات مالية ضمن هيكل ملكية الشركة (٥١,٤٥) أكبر من متوسط جودة الأرباح قبل صدور لائحة الحوكمة وفي ظل عدم وجود مؤسسات مالية ضمن هيكل ملكية الشركة (٣٥,٩١).

أي أنه وفقاً للنتائج الإحصائية السابقة يمكن القول إن وجود مؤسسات مالية (استثمار مؤسسي) ضمن هيكل ملكية الشركة يضمن جودة الأرباح، ومن ثم جودة التقارير المالية بصرف النظر عن صدور أو عدم صدور لائحة الحوكمة.

#### خلاصة البحث:

تم في هذا البحث دراسة دور آليات الحوكمة سواء داخلية (ما ورد في لائحة حوكمة الشركات السعودية الصادرة عام ٢٠٠٦م)، أو خارجية (وجود مؤسسات مالية ضمن هيكل ملكية الشركة)، في تعزيز جودة التقارير المالية. وتم إجراء الاختبار على عينة من الشركات المساهمة السعودية (٤٢ شركة) وشمل الاختبار أعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م. وتم قياس ومقارنة جودة الأرباح قبل صدور لائحة الحوكمة بعامين (٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م) وبعد صدور لائحة الحوكمة بعامين (٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م). وقد جاءت نتيجة البحث لتؤكد دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية، من خلال وجود فروق معنوية بين جودة الأرباح قبل وبعد صدور لائحة الحوكمة (الجودة بعد صدور لائحة الحوكمة أفضل من الجودة قبل صدور لائحة الحوكمة).

ولكن جاءت نتائج البحث بنتيجة غير متوقعة تمثلت في انخفاض جودة الأرباح في عام ٢٠٠٨م (العام الثاني لصدور لائحة الحوكمة)، الأمر الذي يستلزم ضرورة الإلزام بلائحة الحوكمة وعدم الاستمرار في كونها لائحة استرشادية فقط.

كما جاءت النتائج لتؤكد أن وجود مؤسسات مالية ضمن هيكل ملكية الشركة يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية سواء قبل أو بعد صدور لائحة الحوكمة.

قبل صدور لائحة الحوكمة وبعد صدور لائحة الحوكمة، حيث وجد أن متوسط الجودة قبل صدور لائحة الحوكمة يبلغ (٥٦٦٢). أما بعد صدور لائحة الحوكمة فيبلغ المتوسط (٢٧١٨). أي أن متوسط جودة الأرباح بعد صدور لائحة الحوكمة أفضل من متوسط جودة الأرباح قبل صدور لائحة الحوكمة، أي أن صدور لائحة الحوكمة كان لها أثر كبير في زيادة جودة الأرباح ومن ثم جودة التقارير المالية. كما وجد أن هناك تحسن ملحوظ في جودة الأرباح عام ٢٠٠٧م مقارنة بعامي ٢٠٠٥م، و٢٠٠٦م. وتفسير ذلك أن صدور لائحة الحوكمة كتشريع جديد وإن كان اختيارياً إلا أن معظم الشركات سارعت في تطبيقه لإثبات حسن نواياها، وبالتالي زادت جودة الأرباح في عام ٢٠٠٧م. ولكن جاءت جودة الأرباح لعام ٢٠٠٨م بنتيجة مفاجئة وغير متوقعة، وهي انخفاضها مقارنة بجودة أرباح عام ٢٠٠٧م، بل كذلك مقارنة بعام ٢٠٠٥م، و٢٠٠٦م. فما تفسير ذلك؟

#### هناك تفسيران لتلك النتيجة:

**الأول:** لانخفاض جودة الأرباح في عام ٢٠٠٨ وهو العام الثاني لصدور لائحة الحوكمة أنه عند صدور لائحة الحوكمة في بداية الأمر توقع الجميع أنها ستكون إلزامية، ولكن عندما وجدوها استرشادية توقعوا أنها ستكون استرشادية في بداية الأمر ثم ستصبح إلزامية بعد ذلك، وبالتالي التزمت معظم الشركات بها تمهيداً لاستمرار الالتزام بها في السنوات القادمة بعد أن يتم الإلزام بها من قبل الجهات المسؤولة. ولكن فوجئ الجميع ببقاء تلك اللائحة استرشادية وعدم الإلزام بتطبيقها (باستثناء بعض المواد التي تم الإلزام بها بداية من ٢٠٠٩م وهي المادة التاسعة، والفقرتين (ج، هـ) من

كل من يستخدم  
المعلومات  
المحاسبية يرغب  
توافر الجودة بها  
لتوافر الثقة

يؤدي وجود  
مؤسسات مالية  
أو (استثمار  
مؤسسي) إلى  
جودة التقارير  
المالية



# ارتفاع معتدل في أجور الوظائف المحاسبية والمالية لعام ٢٠١١\*

حسب بحث أجراه مكتب (Robert Half International) فإن التفاؤل المتزايد وسط المديرين التنفيذيين الماليين الأمريكيين والزيادات المتوقعة في الأجور بالنسبة للعديد من الوظائف المحاسبية والمالية، توحى باحتمال تحسن عملية التوظيف خلال عام ٢٠١١م.

يتوقع دليل الأجور لعام ٢٠١١ الصادر من مكتب (RHI) أن ترتفع الأجور الابتدائية للوظائف المحاسبية والمالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٣,١% بدلاً عن نسبة ٠,٥% التي تم توقعها حسب دليل السنة الماضية، وقد تضمن الدليل الجديد قائمة بمتوسط الأجور الابتدائية لحوالي ٣٠٠ وظيفة في مجال المحاسبة، والتمويل، والخدمات المصرفية والخدمات المالية.

بالإضافة موظفين بالمواقع ذات الأهمية بالنسبة لاستقرار ونمو الشركة، مثل المراقبين الماليين، والمحاسبين، وكتابة الحسابات والمحصلين. كما تسعى الشركات إلى تعيين مهنيين ماليين ذوي خبرة للاستفادة منهم في إجراء التحاليل المالية المفصلة، وتحديد اتجاهات المسار الاقتصادي، وتسهيل متطلبات النمو وزيادة فعالية الأداء. وإلى جانب ذلك يكون من المهم جداً توفير الخبرات في بعض المجالات مثل مجال الضرائب، مجال الالتزامات النظامية ومجال التقارير المالية.

ويبقى لقب المحاسب القانوني (CPA) هو الشهادة الأكثر طلباً للعديد من الوظائف المحاسبية والمالية، خاصة عندما تضاف إليه الخبرة بمكاتب المحاسبة الأربعة الكبرى.

من التوسع الذي حدث في نطاق القوى العاملة، إلا أنه كان بسبب الحاجة الملحة، حيث لا يستطيع الموظفون الحاليون مقابلة الارتفاع في حجم العمل أو أنه كان بسبب تخلف بعض شاغلي الوظائف الرئيسية مما تطلب استبدالهم بموظفين آخرين. غير أن بعض الشركات رأت أن هذا هو الوقت المناسب للتوظيف للاستفادة من ميزتي تزايد النشاط التجاري وتوفر مجموعة كبيرة من المهنيين ذوي الكفاءة حالياً بسوق العمل. وهناك شركات أخرى تكون مرنة في معالجتها لحجم العمل المتزايد وذلك باللجوء في أحيان كثيرة إلى مهنيين يتم توظيفهم بترتيبات مؤقتة.

**الوظائف المطلوبة بالأعمال التجارية والصناعية:**

تقوم الشركات التي تعين موظفين بدوام كامل

ومن بين المهنيين الذين يتوقع أن يتلقوا أجوراً كبيرة أشار التقرير إلى المحليين الماليين ومحاسبين الضرائب ومحلي الأعمال التجارية.

كما أن هناك إشارة مشجعة أخرى تتمثل في الثقة القوية في الأعمال التجارية السائدة بين المديرين الماليين التنفيذيين.

ففي آخر تقرير للتوظيف المهني صادر من مكتب (RHI) ورد أن ٨٦% من المديرين التنفيذيين الذين أجريت معهم مقابلات من خلال دراسة أخرى، ذكروا أنهم متفائلون إلى حد ما بشأن مستقبل أعمالهم التجارية، من بينهم ٢٩% أكدوا ذلك التفاؤل بدرجة عالية من الثقة.

وبرغم التوقعات المتفائلة، إلا أن أصحاب العمل بقوا حذرين فيما يتعلق بالتوظيف. فهناك قدر كبير

والشهادات الأخرى التي تكون مطلوبة كثيرًا تشمل المحلل المالي المجاز (CFA)، المحاسب الإداري المجاز (CMA) المراجع الداخلي المجاز (CIA) ومراجع نظم المعلومات المجاز (CISA). أما بالنسبة لكبار موظفي الإدارة المالية فيفضل في أحيان كثيرة الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال.

وحسب دليل الأجور، من المرجح أن تتحصل الوظائف التي يكثر عليها الطلب في مجال الأعمال التجارية والصناعية، زيادة في الأجور الابتدائية أعلى من المتوسط. بينما يتوقع أن تشهد أجور المجالات التخصصية ارتفاعاً من واحد إلى ثلاثة بالمئة في العام القادم، وفيما يلي نذكر بعض الوظائف التي من المتوقع أن تشهد زيادات عالية:

• سوف يشهد محللو الأعمال التجارية عام 2011 أكبر زيادة في الأجر الأساسي، وذلك بارتفاع المرتب الابتدائي بنسبة 5% ليكون ما بين 66,500 دولار و85,000 دولار.

• الأجر الأساسي المتوقع لمديري محاسبة الضرائب بالشركات المتوسطة الحجم (التي تكون مبيعاتها ما بين 25 مليون دولار و250 مليون دولار)، ويكون ما بين 69,500 دولار و92,500 دولار بزيادة قدرها 4,9%.

• الأجور الابتدائية لمديري التحليل المالي بالشركات الكبيرة (التي تزيد عن 250 مليون دولار) وكذلك بالشركات المتوسطة يتوقع أن ترتفع بنسبة 4,8%، وكبار المحللين الماليين بالشركات المتوسطة يتوقع أن ترتفع أجورهم إلى ما بين 60,000 دولار و79,000 دولار بزيادة قدرها 4,7%.

• كبار محلي الالتزام بالشركات الصغيرة (التي تصل مبيعاتها إلى 25 مليون دولار) يتوقع أن ترتفع أجورهم الابتدائية إلى ما بين 58,750 دولار و75,250 دولار بزيادة قدرها 4,1%.

#### مستقبل المراجعة:

التوظيف في مجال المراجعة ينهض ببطء. حيث يبدو أن المكاتب في انتظار الحصول على طلبات لتقديم خدماتها قبل الشروع في زيادة العمالة المطلوبة. بالرغم من أن العملاء لا يزالون في حاجة لموظفين في مجالي الضرائب والمراجعة، إلا أن البطء في تحرك الأعمال التجارية قد قلل من الطلب على الخدمات الأخرى في المحاسبة والاستشارات.

فالنشاط التوظيفي الذي يحدث حالياً هو نتيجة للحاجة الملحة والمركزة بصفة رئيسية في مجالي الضرائب والمراجعة. فالمهنيون الإداريون الذين لديهم خبرة في المراجعة أو الضرائب هم الأشخاص الذين يكون عليهم

يتوقع أن تشهد الأجور في مجال المراجعة زيادة معتدلة خلال العام القادم. فقيام العديد من المكاتب باستبعاد عملية تجميد الأجور وإعادة زيادات تكلفة المعيشة يمكن أن يكونا إشارتين مشجعتين في هذا الجانب. فالزيادة الكبيرة في الأجور الأساسية للوظائف في مجال المحاسبة العامة تشمل:

• متوسط الأجور الابتدائية لكبار مديري خدمات الضرائب وكبار محاسبي الضرائب بمكاتب المراجعة المتوسطة (التي مبيعاتها ما بين 25 مليون دولار و250 مليون دولار) يتوقع أن ترتفع بنسبة 3,9% في السنة القادمة.

• الأجر الأساسي لكبار المراجعين بمكاتب المراجعة المتوسطة يتوقع أن يكون ما بين 62,000 دولار و81,750 دولار، بنسبة ارتفاع قدرها 3,8% من عام 2010م.

يلزم الملاحظة أن جميع الأجور المدرجة بدليل الأجور هي عبارة عن مقادير متوسطة محلية. ونسبة لأن الأجور تختلف بدرجة كبيرة من منطقة جغرافية إلى أخرى، فقد تضمن الدليل معلومات لتعديل البيانات بالنسبة لأكثر من 120 مدينة أمريكية.

ويلاحظ أيضاً أن مدى الأجور المبين بالدليل يمثل فقط الأجر الابتدائي بسبب أن الأداء، والأسبقية الوظيفية وعوامل أخرى تجعل من الصعب قياس الأجور على نحو دقيق أثناء استمرار الشخص في العمل. وبالإضافة لذلك نجد أن بعض الأمور الأخرى مثل المكافآت، والحوافز، والتعويضات الأخرى مثل الفوائد، ومستحقات التقاعد لم يتم أخذها في الاعتبار.

وبرغم وفرة المرشحين بسوق العمل، فإن بعض أصحاب العمل أشاروا إلى أنه قد تعذر عليهم الحصول على مهنيين لديهم المهارات التي يحتاجونها. ولتحسين قدراتهم على اجتذاب أفضل الأشخاص للقيام بالأدوار عالية الطلب التي يصعب شغلها، فإن بعض المكاتب أظهرت رغبتها في زيادة الأجور بمعدل أكبر بكثير من المبالغ المبينة بالدليل.

توقع ارتفاع إلى 3,1%  
في الأجور 2011م  
بدلاً من 2,5% في 2010م

الثقة القوية في الأعمال  
التجارية أدت إلى هذا  
الارتفاع

هناك حذر من أصحاب  
العمل فيما يتعلق  
بالتوظيف

من المهم جداً توفير  
الخبرات في بعض  
المجالات مثل مجال  
الضرائب، ومجال  
الالتزامات النظامية

★ مترجم من نشرة CPA Insider  
الصادرة في 6 ديسمبر 2010م عن المعهد  
الأمريكي للمحاسبين القانونيين

# الصين تصدر معايير مراجعة متوائمة مع المعايير الدولية



عقد مجلس معايير المراجعة الصيني ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد خلال الفترة الأخيرة اجتماعاً لمناقشة عملية المواءمة أو التقارب بين المعايير الصادرة منهما وكذلك التشديد والتأكد على أهمية المعايير الدولية للمراجعة. وكان قد سبق للطرفين أن وقعا عام ٢٠٠٥م بياناً مشتركاً أكدوا فيه أن وجود مجموعة واحدة من المعايير ذات جودة عالية يتم تطبيقها على نطاق العالم يعد أمراً منطقيًا في اتجاه تحقيق أهداف العولمة الاقتصادية.

وتضمن البيان كذلك إقراراً بالدور الرئيس الذي تؤديه مثل هذه المعايير في تخفيض المخاطر المرتبطة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون فيما يتعلق بالتخصيص الفعال لرأس المال، بالإضافة إلى دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والمحافظة على الاستقرار المالي على نطاق العالم.

وفي نوفمبر ٢٠١٠م أصدر مجلس معايير المراجعة الصيني معايير معدلة للمراجعة، تكون سارية على الفوائم المالية للفترات التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير ٢٠١١م وقد تمت مواءمة هذه المعايير بالكامل مع المعايير الدولية للمراجعة التي خضعت لعملية التوضيح (clarification)، مع تضمين إضافات

المعايير الدولية للمراجعة والتأكد أن مثل هذه المتطلبات الإضافية ربما تكون ضرورية وتكون مقبولة عندما لا تتعارض مع معايير المراجعة الدولية.

محدودة يرى المجلس الصيني أنها ضرورية بالإضافة إلى معايير معينة تعكس الظروف الخاصة بدولة الصين وكذلك تضمين متطلبات لا تعطىها المعايير الدولية. وقد أقر مجلس



يتسلم هانز هوقرفورست رئاسة مجلس معايير المحاسبة الدولي خلفاً لديفيد تويدي الذي يتقاعد بحلول شهر يونيو ٢٠١١. عمل هانز هوقرفورست كوزير للمالية في هولندا كما يعمل حالياً رئيساً لهيئة الاسواق المالية التي من المقرر أن يتركها لتولي المنصب الجديد.

## هانز هوقرفورست يتسلم رئاسة مجلس معايير المحاسبة الدولي خلفاً لديفيد تويدي

# مراجعة نظام الحوكمة الخاص بمؤسسة مجلس المعايير الدولية IASB



عمل لتنفيذ المقترحات خلال فترة الصيف من العام القادم.

## الخلفية

في اجتماعه المنعقد في الأول من أبريل ٢٠١٠م وافق مجلس الرقابة على القيام بمراجعة نظام الحوكمة الخاص بمجلس الرقابة ومؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية ومن خلال هذه المراجعة يحدد المجلس إن كان نظام الحوكمة الحالي:

- يتوفر فيه التمثيل المناسب للجهات ذات العلاقة مثل سوق رأس المال والجهات الاختصاص العام الأخرى.
- يوفر ما يكفي من الشفافية والمساءلة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تجاه الجهات ذات العلاقة مثل سوق رأس المال والجهات الاختصاص العام.
- يضمن مشاركة كافة الجهات ذات العلاقة، بدرجة كافية في عملية تطوير المعايير.
- يضمن أخذ كافة أهداف السياسة العامة ذات العلاقة في الاعتبار في عملية إعداد المعايير.
- يوفر الحماية لاستقلال عملية إعداد المعايير التي يقوم بها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

وقد طلب مجلس المراقبة من الأمناء تقديم تقرير بشأن الأوجه التشغيلية لنظام الحوكمة، خاصة فيما يتعلق بالطريقة الإجرائية (DueProcess) الخاصة بمجلس معايير المحاسبة الدولية ولجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية، المنبثقة من مراجعة الأمناء للاستراتيجية ومن نشاطات المراقبة الأخرى. وسيكون هناك تواصل بين مجلس المراقبة والأمناء في كافة العمليات المتعلقة بكل منهما.

الإجراءات والفتترات الزمنية المحددة: ينوي مجلس المراقبة أن يصدر في أوائل فبراير ٢٠١١م وثيقة مشورة لتلقي ملاحظات الجمهور، وسوف تمتد فترة تقديم الملاحظات لمدة شهرين. وخلال الشهور القادمة سيتم تقديم تفاصيل إضافية تتعلق بمراجعة مجلس المراقبة لنظام الحوكمة ومراجعة الأمناء للاستراتيجية. وسوف يتم تنظيم اجتماعات عامة مع الجهات ذات العلاقة خلال فترة المشورة بكل من قارة آسيا، وأوروبا والأمريكتين. وسوف تقوم مجموعة العمل بنشر خطابات الملاحظات المستلمة بموقع مجلس المراقبة بالشبكة العالمية ويقوم المجلس بنشر بيان يتضمن رده على هذه الملاحظات بعد اكتمال عملية المشورة. كما تم الاتفاق على تطوير خطة

اجتمعت مجموعة العمل التابعة لمجلس مراقبة مؤسسة المعايير الدولية في السادس من ديسمبر ٢٠١٠ بمدينة طوكيو اليابانية لمواصلة مناقشاتها بشأن مراجعة نظام الحوكمة الخاص بالمؤسسة حسب التفويض الصادر من مجلس مراقبة المؤسسة. وصدرت مجموعة العمل هذا البيان كتوضيح بشأن التنسيق الذي يجري بين مراجعة نظام الحوكمة الذي تقوم به ومراجعة الاستراتيجية التي تجرى بالتوازي ويقوم بها أمناء المؤسسة.

## تركيز العمل

السؤال الأساسي المطروح فيما يتعلق بمراجعة نظام الحوكمة يكمن في تحديد إن كان النظام الحالي يؤدي إلى تعزيز رسالة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) التي تتمثل في تطوير معايير محاسبية ذات جودة عالية يتم تطبيقها على نطاق العالم، وتوفر في نفس الوقت إمكانية المساءلة مع المحافظة على استقلال المجلس الذي يتولى إعدادها.

تتركز عملية فحص نظام الحوكمة بصفة أساسية على تناول الأوجه المؤسسية المتعلقة بنظام الحوكمة، خاصة ما يتعلق بتشكيلة مسؤوليات ومهام مجلس الرقابة، والأمناء ومجلس معايير المحاسبة الدولية.

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB

## يصدر قرارات متعلقة بالقيمة العادلة ومحاسبة الأدوات المالية

ذلك الإفصاح مطلوباً إلا عندما يكون قد تم الاعتراف بالأصل حسب القيمة العادلة بقائمة المركز المالي، وليس عند الإفصاح عن القيمة العادلة. ٢- بالنسبة للأصول والخصوم المصنفة بالمستوى الثالث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة التي يتم قياسها حسب القيمة العادلة بقائمة المركز المالي على أساس متكرر بعد الاعتراف الابتدائي يتم تقديم مايلي:



اتخذ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عددًا من القرارات في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م. حيث اتخذ قرارًا غير نهائي (Tentative) بعدم السماح بأي استثناءات بالنسبة للمنشآت غير العامة (Nonpublic) فيما يتعلق بمبادئ ومفاهيم القيمة العادلة. لقد قرر المجلس، بصفة غير نهائية، أن تطلب تعديلات الموضوع ٨٢٠ المسمى «قياس وإفصاحات القيمة العادلة» من المنشآت غير العامة الإفصاح عن الآتي:

١- الإفصاح كمي عن الافتراضات والمدخلات غير الملحوظة التي تم استخدامها في القياس. ٢- وصف لإجراءات التقييم المستخدمة. كما قرر المجلس، بصفة غير نهائية، أنه نتيجة لتعديلات الموضوع ٨٢٠ لن يكون مطلوباً من المنشآت غير العامة (Nonpublic) الإفصاح عما يلي:

١- الاستخدام الحالي، عندما يجري لاحقاً قياس الأصل المالي حسب القيمة العادلة ويكون أعلى وأفضل استخدام للأصل مختلفاً عن استخدامه الحالي، وكذلك الإفصاح عن الأسباب التي دعت إلى أن يتم استخدام الأصل بطريقة مختلفة عنه وأفضل وأعلى استخدام له. وقرر المجلس أيضاً، على نحو غير نهائي، ألا يكون

## مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد (IAASB) يرحب بإعلان منظمة الانتوساي (INTOSAI)

الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة كإطار مرجعي مشترك لمراجعة القطاع العام من خلال تطبيق هذه المعايير وفقاً للتفويض الممنوح لهم ووفقاً للتشريعات والنظم الوطنية. إن هذا القرار الهام الذي اتخذته الانتوساي يأتي في مصلحة مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين بسبب أن معايير الانتوساي الخاصة بعمليات المراجعة المالية تشمل المعايير الدولية للمراجعة التي خضعت لعملية التوضيح (ISAs)

العليا للرقابة (ISSAIs) ومن إرشادات الانتوساي للحكومة الجيدة (INTOSAI GOV). توفر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة وإرشادات الانتوساي للحكومة الجيدة الإرشادات المطلوبة لمراجعي القطاع العام الذين يتولون مسؤولية المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، ومراجعة الالتزام، وكذلك تتناول موضوع الشفافية والمساءلة، والرقابة النوعية، وفحص القرين، والمراجعة الداخلية. كما طلب البيان من أعضاء الانتوساي استخدام إطار عمل المعايير

رحب مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد بصور إعلان جنوب إفريقيا بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الذي أصدره المؤتمر العشرون المنعقد بمدينة جوهانسبرج بجمهورية جنوب إفريقيا في نهاية شهر نوفمبر ٢٠١٠ والذي حضره حوالي ٥٠٠ مندوب يمثلون القطاع العام. ويمثل الإعلان مصادقة منظمة الانتوساي على إطار عمل لعمليات المراجعة يتكون من مجموعة شاملة من المعايير الدولية للأجهزة

ناقش المجلس أيضًا خواص القياس الأساسية للأصول المالية والمعايير الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية. وقد قرر المجلس اعتبار التكلفة المطفأة مقياسًا أساسيًا بديلاً للقيمة العادلة بالنسبة لأصول مالية معينة. وقرر المجلس أن يتم استخدام خواص الأصل المالي وكذلك الاستراتيجية التجارية (Business Strategy) للمنشأة الخاصة بالأصل المالي كمعيارين لتحديد تصنيف وقياس الأصول المالية. وقرر المجلس أن يتضمن معيار الاستراتيجية التجارية الخاص بالتصنيف والقياس مستوى نشاط السوق بالنسبة للأصل المالي.

الجدير بالذكر أن المجلس يقوم بعرض هذه القرارات لكي تطلع عليها الجهات ذات العلاقة. علمًا بأن جميع هذه القرارات لا تعد نهائية ويمكن أن يجري تعديلها مستقبلاً خلال اجتماعات المجلس. ولا يتم تضمين القرارات بمسودة رسمية لتقديم الملاحظات إلا بعد اقتراح رسمي مكتوب. والقرارات التي ترد بالمسودة يمكن أن يجري تعديلها خلال إعادة تداولها بناءً على المعلومات التي ترد بالملاحظات من خلال مناقشات عامة ومن خلال قنوات اتصال أخرى. ولا تصبح القرارات نهائية إلا بعد اقتراح رسمي مكتوب يؤكد إصدار تحديث لمعايير المحاسبة (Accounting Standards Update).

الهرمي للقيمة العادلة بالنسبة للأصول والخصوم التي لا يتم الاعتراف بها حسب القيمة العادلة ولكن يكون مطلوبًا بالنسبة للإفصاح عن القيمة العادلة.

٢- التحولات بين المستويين الأول والثاني من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

٣- مناقشة نوعية بشأن حساسية قياس القيمة العادلة بالمستوى الثالث تجاه التغيرات بالمدخلات غير الملحوظة وأي علاقات متبادلة بين المدخلات التي تؤدي إلى تكبير أو تخفيض التأثير على القياس.

ناقش المجلس المخاطر الملازمة للأدوات المالية، وكيفية معالجة المنشأة لتلك المخاطر وتحديد إن كان من اللازم تضمين القوائم المالية إفصاحات بشأن تلك المخاطر. وقد طلب المجلس من موظفيه مراجعة إفصاحات المخاطر التي تطلبها حاليًا الجهات التنظيمية والمحاسبية المختلفة وطلب ملاحظات من معدي ومستخدمي الأدوات المالية لاستخدامها في تطوير إفصاحات المخاطر المتعلقة بارتباط المنشأة بالأدوات المالية. غير أن المجلس لم يحدد بعد إن كان سيتم تضمين إفصاحات تلك المخاطر بالتحديث النهائي لمعايير المحاسبة التي سيتم إصدارها بالنسبة لهذا المشروع أو إن يتم إصدار وثيقة منفصلة لتلك الإفصاحات.

بفرض العمل التابعة للمجلس، حيثما يكون ملائمًا، لتسهيل إدخال المعلومات المتعلقة بالقطاع العام عند تطوير المعايير الدولية للمراجعة الصادرة من المجلس. وأشار المدير التنفيذي للاتحاد الدولي للمحاسبين، جيم سيلف، إلى أنهم يتطلعون لاستمرار هذه العلاقة خاصة وإن كلتا المنظمتين يسعيان لتبني مجموعة واحدة من المعايير بالنسبة لعمليات المراجعة المالية.

يُشار إلى أن مشروع توضيح المعايير الذي أنجزه مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد نتج منه إصدار ستة وثلاثين معيارًا من معايير المراجعة ومعياري واحد للرقابة النوعية تم إعدادها بأسلوب جديد أكثر سهولة من حيث الفهم والترجمة والتطبيق. وتتضمن حوالي نصف هذه المعايير متطلبات أساسية جديدة القصد منها تحسين الممارسة في أوجه متنوعة.

للتأكد من أن مراجعي القطاع العام لديهم الإرشادات التي يحتاجونها لتطبيق المعايير الدولية للمراجعة في عمليات المراجعة المالية التي يادونها.

وأشار إلى أن اكتمال المعايير الدولية للانتوساي، كما هو الحال بالنسبة لاكمال مشروع توضيح المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، يمثل إنجازًا مهمًا، وأن تبني وتطبيق المعايير الدولية للانتوساي سوف يساهم في تعزيز جودة مراجعة القطاع العام.

لقد امتدت علاقة العمل المشترك بين مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد ومنظمة الانتوساي إلى أكثر من ست سنوات. فبالإضافة إلى مشاركة مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد في لجنة المعايير المهنية التابعة للانتوساي، فإن هذه الأخيرة لديها ممثل بمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، وأن خبراء منظمة الانتوساي يعملون

حسب ما هي صادرة من هذا المجلس، إلى جانب الإرشادات الإضافية التي يشار إليها بإيضاحات الممارسة (Practice Notes) التي تم إصدارها لكل معيار من معايير المراجعة الستة والثلاثين التي خضعت لعملية التوضيح.

وقد تم ذلك وفقًا لعملية تطوير المعايير التي قامت بها اللجنة الفرعية للمراجعة المالية التابعة للجنة المعايير المهنية التابعة بدورها للانتوساي. وقد شارك مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد كمراقب واجتماعات لجنة المعايير المهنية التابعة للانتوساي وساعد في تطوير إيضاحات الممارسة.

ويعتقد رئيس مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد أن المعايير الدولية للمراجعة تعد مناسبة للقطاع العام وقد امتدح العمل الذي قامت به الانتوساي

# مقارنة بين قواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

إن الارتفاع الحاد في عدد عمليات المراجعة التي تقوم بها مكاتب المحاسبة الأمريكية للشركات متعددة الجنسيات تشير إلى زيادة عدد المحاسبين القانونيين الذين يقدمون خدماتهم وفقاً لمعايير المراجعة والتصديق الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين. وبالرغم من أنه يتوجب على المراجعين الالتزام بمعايير معينة محددة من كل جهة من جهات الاختصاص، إلا أن الخطوة الأولى الحاسمة بالنسبة لهؤلاء المراجعين هي معرفتهم بقواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة من مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة (IESBA) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، بالإضافة إلى قواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA). وعند حدوث اختلاف بين هاتين القاعدتين ينبغي على المراجعين الالتزام بالمعايير ذات العلاقة التي تكون أكثر صرامة.

بقلم: كاثرين ألت\*

٢٠١١م، ويسمح بتطبيقها قبل هذا التاريخ. وهناك العديد من الأحكام الانتقالية التي تم إدخالها لكي تتيح للمحاسبين والمكاتب الوقت المناسب لتطبيق المعايير التي هي أكثر صرامة. أوجه التشابه أكثر من أوجه الاختلاف: وبالرغم من وجود بعض الاختلافات المهمة إلا أننا نجد عموماً أن أوجه التشابه بين القواعد الأمريكية والقواعد الدولية أكثر من أوجه

التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين بوضع المعايير الدولية لسلوك المهني الخاصة بمهنة المحاسبة. وكان قد تم تحديث وتعديل القواعد الدولية لسلوك المهني في شهر يوليو ٢٠٠٩، وقد شملت التعديلات توضيحاً للمتطلبات الخاصة بكافة المحاسبين المهنيين، وتضمنت قدرًا كبيراً من التشديد بالنسبة لمتطلبات الاستقلال، وتسري هذه التعديلات الجديدة اعتباراً من أول يناير

سوف يتناول هذا المقال المقارنة بين القواعد الأمريكية والقواعد الدولية، ويسلط الضوء على الجهود التي يبذلها المعهد الأمريكي لتصنيف معايير السلوك المهني الأمريكي ومواءمتها مع المعايير الدولية.

مقارنة قواعد السلوك الأمريكية بالمعايير الدولية:

يقوم مجلس المعايير الدولية لسلوك المهني

## أسئلة حول الخدمات الأخرى (غير التصديقية Nonattest) المقدمة لعميل المراجعة حسب التفسير رقم ١، أ - ٣ من قواعد سلوك وأداب المهنة الأمريكية

على ممارسة المهنة في المملكة العربية السعودية):  
١- يقوم ممارس فردي (Sole Practitioner) بعملية فحص لشركة صغيرة يمتلكها شريكان. ينشغل الشريكان بعمليات بيع منتجات الشركة ولم يقم أي منهما من قبل بوظيفة محاسبية. الشركة لديها مدير مكتب يقوم بحفظ السجلات المحاسبية بالإضافة إلى مسؤولياته الأخرى العديدة. هذا المدير ليس محاسباً مهنيًا وليس لديه شهادة جامعية في

يواجه كثير من المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية التباساً فيما يتعلق بتحديد الخدمات الأخرى (الخدمات غير التصديقية) التي يمكنهم تقديمها لعميل المراجعة. وتحدد الأسئلة الواردة أدناه مدى معرفة المحاسب القانوني بكيفية تحديد تلك الخدمات حسب التفسير رقم ١٠١ - ٢ من قواعد سلوك وأداب المهنة الأمريكية (ملاحظة: الإرشادات الواردة في هذا الباب هي لأغراض تثقيفية ولا تعني بالضرورة أنها تطبق

الاختلاف. وبالرغم من أن هذا المقال سوف يركز بصفة رئيسة على أوجه الاختلاف، إلا أننا نجد أن تطبيق القاعدتين (أي القواعد الدولية أو القواعد الأمريكية) على نفس النمط من الحقائق يؤدي إلى نتائج متشابهة. وتتمثل بعض الاختلافات في طرق تصميم وإعداد مسودات القواعد، فعلى سبيل المثال نجد أن القواعد الدولية مقسمة إلى ثلاثة أجزاء: الجزء أ: ينطبق على كافة المحاسبين المهنيين. الجزء ب: ينطبق على الأشخاص الذين يعملون في مكاتب المحاسبة (الممارسة العامة).

الجزء ج: ينطبق على الأشخاص الذين لا يعملون في مكاتب المحاسبة (الممارسة العامة). أما المعهد الأمريكي للمحاسبين فلا يقسم المبادئ والأحكام الصادرة منه على هذا النحو. أما الاختلافات الأخرى فهي جوهرية بدرجة أكبر.

ومن ناحية أوجه التشابه فنجد أن القاعدتين تتناولان بعض الجوانب مثل الاستقلال، العناية اللازمة، السرية وصدق المعلومات، كما أن المبادئ الأساسية بالنسبة للقاعدتين متشابهة باستثناء أن القواعد الدولية تعالج السرية والتسويق كمبادئ (Principles) تنطبق على كافة المحاسبين المهنيين، بينما تتناولها القواعد الأمريكية كإحكام (Rules) تنطبق على الأعضاء الذين يعملون في الممارسة العامة.

إن متطلبات السلوك المهني الدولية الخاصة بالمحاسبين الذين لا يعملون في الممارسة العامة، مثل محاسبي الشركات، متشابهة لتلك الموجودة بالقواعد الأمريكية بالرغم من أن إرشادات دولية معينة تكون أكثر شمولاً (مثلاً، الحوافز، الخبرة الكافية).

### المبادئ (Principles) مقابل الأحكام (Rules)

في أحيان كثيرة يشار إلى القواعد الدولية باعتبارها قواعد مبنية على المبادئ (Principles-based) بينما يعتبر العديد من الأشخاص أن القواعد الأمريكية هي قواعد مبنية على قدر أكبر

من الأحكام (Rules-based). وعلى نحو مشابه للمقارنات التي أجريت لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ومبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها (GAAP)، فإن مثل هذه الأوصاف يمكن أن تكون مضللة. فعلى المحاسبين المهنيين الالتزام بالمبادئ الأساسية بقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية وأن يطبقوا «أسلوباً إطارياً مفاهيمياً» لتحديد التزامهم بالمبادئ الأساسية متى ما عرفوا أن الظروف أو العلاقات ربما تؤدي إلى التأثير على التزامهم. فبينما تقع المسؤولية على المحاسب المهني في القيام بذلك، فإننا نجد أن معظم قواعد السلوك المهني الدولية تبين الكيفية التي يطبق بها الإطار المفاهيمي في حالات معينة، مثلاً:

- كيف يمكن لعملية خدمات غير تأكيدية (مثل عمليات التقييم) مقدمة لعميل مراجعة، أن تهدد استقلال مكتب المحاسبة.

- كيف يمكن لاستلام هدايا أو حوافز أخرى من جهة أعلى في السلم الوظيفي، أن يهدد درجة

الموضوعية بالنسبة لمحاسب بالشركة. وعلى نحو مشابه للقواعد الأمريكية، فإن القواعد الدولية توفر إرشادات للحالات الشائعة، ليس كلها بالتأكيد، في الممارسة. وفي كافة الحالات الأخرى نجد أن القواعد الدولية، بمجرد تحديد التهديد، تتطلب من المحاسب المهني:

١- تقييم أهمية التهديد (أي تحديد إن كان التهديد في مستوى مقبول)، بمعنى أن التهديد لن يؤثر أو يبدو أنه يؤثر في التزام المحاسب بالمبادئ.

٢- إذا كان التهديد غير مهم (أي في مستوى مقبول) ليس هنالك حاجة لمزيد من التقييم.

ج- إذا كان التهديد مهماً (أي ليس في مستوى مقبول)، يتم النظر في تحديد إن كان اتخاذ إجراءات وقائية يمكن أن يؤدي إلى استبعاد التهديد أو تخفيضه بدرجة كافية ليكون في مستوى مقبول، ويتم تطبيق الإجراءات الوقائية، حسب ما هو ضروري،



٢- يقوم محاسب قانوني بمراجعة شركة خاصة صغيرة. يدرس مالكو الشركة إمكانية منح بعض كبار موظفي الشركة تأميناً على الحياة كجزء من تعويضاتهم. وقد استفسر المالكون من المحاسب القانوني عن الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه الخطة بالقوائم المالية. هل يتوجب على المحاسب القانوني اتباع المتطلبات العامة للتفسير رقم ١٠١ - ٢ لكي يجيب على هذا الاستفسار؟

٤- يقوم محاسب قانوني بمراجعة شركة خاصة صغيرة. هذه الشركة لديها ماسك للدفاتر ولكن لا يوجد من بين موظفيها محاسب مهني. خلال المراجعة اقترح المحاسب القانوني إجراء تسويات على القوائم المالية. تتضمن قيود اليومية، تسويات لحساب الاستهلاك المجمع، إعادة تصنيف الأصول طويلة الأجل وتسوية مبنية على التدقيق التقاطعي للمبيعات (Sales cutoff testing). هل يعد المقترح المتعلق

المحاسبة. أما بقية موظفي الشركة فيعملون بالمرافق الإنتاجية. يقدم هذا الممارس الفرد للشركة خدمات معينة خاصة بالضرائب ومسك الدفاتر حسب ما يسمح به التفسير رقم ١٠١ - ٢ الوارد بقواعد سلوك وآداب المهنة الأمريكية. فإذا أخذنا في الاعتبار أن أياً من موظفي الشركة ليس لديه خلفية محاسبية، هل يمكن لهذا الممارس القيام بخدمات غير تصديقية (Nonattest) ويبقى في نفس الوقت ملتزماً بالمتطلبات العامة للتفسير رقم ١٠١ - ٢؟

٢- وفقاً للحقائق الواردة بالسؤال الأول، يقوم الممارس بحساب الأصل الضريبي المؤجل الخاص بالقوائم المالية. لا تتوفر للشريكين أو لمدير المكتب المهارات المطلوبة لحساب الأصل الضريبي المؤجل للسنة الجارية، وليس لديهم الرغبة في تعلم هذا الحساب في السنوات القادمة. هل يكون استقلال الممارس منقوصاً؟



القانون أو النظام من مراجعتها الالتزام بنفس متطلبات الاستقلال المطلوبة للمنشآت المسجلة، والتي قد تشمل، حسب جهة الاختصاص، بنوكاً معينة أو صناديق معاشات التقاعد. وتقع الأحكام الإضافية في المجالات التالية:

❖ توظيف عضو فريق المراجعة أو الشريك المنتدب (فترة إعادة نظر cooling off period مدتها سنة).

❖ الارتباط الطويل لكبار موظفي المراجعة مع عميل المراجعة.

❖ خدمات مسك الدفاتر/ الرواتب.

❖ خدمات التقويم.

❖ حساب الضرائب.

❖ خدمات المراجعة الداخلية.

❖ خدمات تصميم أو تنفيذ نظام تقنية المعلومات.

❖ خدمات التوظيف والأعباء الكبيرة.

أما القواعد الأمريكية فلا تتضمن أحكاماً مشابهة في هذه المجالات بالنسبة لمنشآت المصلحة العامة، غير أن هذه القواعد تتطلب بكل وضوح من الأعضاء الالتزام في عملياتهم بالأحكام التي تكون أكثر صرامة، مما يوصل إلى نتائج مشابهة لتلك التي يمكن الوصول إليها من خلال أحكام قواعد السلوك المهني الدولية.

فمثلاً، إذا كانت الشركة (س) تدرج أسهمها العادية ببورصة نيويورك فسوف تعتبر منشأة مصلحة عامة بموجب المعايير الصادرة من مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني. فالعضو الذي يقوم بمراجعة الشركة ويلتزم بأحكام الاستقلال الصادرة من هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ومجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) يعد أيضاً ملتزماً بقواعد السلوك المهني الصادرة من المعهد الأمريكي وكذلك الصادرة من مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني بسبب أن الأحكام الصادرة

العديد من المواضيع المتشابهة، إلا أن هنالك بعض الاختلافات. فعلى سبيل المثال نجد أن القواعد الأمريكية تفرض على الأعضاء العاملين بالممارسة العامة كيفية تشكيل وتسمية ممارساتهم المحاسبية (الفقرة 505 ET) وتبين العديد من «الافعال المشينة» التي تخالف قواعد سلوك وأداب المهنة، أما مجلس المعايير الدولية فلا يفعل ذلك. وبالمثل نجد أن هنالك ثلاثة مواضيع (خارج نطاق الاستقلال) خاصة بالمحاسبين المهنيين العاملين في الممارسة تم تضمينها بقواعد سلوك وأداب المهنة الدولية، إلا أنه لم يتم تحديداً تناولها بالقواعد الأمريكية.

### مقارنة الاستقلال:

ناقشت القواعد الدولية أموراً معينة ومحتملة خاصة بالاستقلال إلا أن هذه الأمور لا وجود لها بالأحكام الأمريكية الخاصة بالاستقلال، والامثلة على ذلك تشمل الارتباط الطويل لكبار الموظفين (يشمل ذلك تدوير الشريك) بالعمل وحجم الأعباء. فعلى سبيل المثال، يمكن للعضو المتخوف بشأن حجم أعباء المراجعة أن يستخدم الإطار المفاهيمي الأمريكي (بسبب عدم وجود حكم متعلق بالاستقلال بالنسبة لهذا الموضوع). وحيث إن كلتا القاعدتين قد بنتا معايير الاستقلال الخاصة بكل منهما على أسلوب الإطار المفاهيمي، فإن العضو، باستخدامه للقواعد الأمريكية، يحقق نتيجة مشابهة لما يمكن أن يحققه باستخدام القواعد الدولية.

### منشآت المصلحة العامة (Public Interest Entities)

تفرض القواعد الدولية أحكاماً إضافية خاصة بالاستقلال تعكس الاهتمام الشديد للجمهور بأنواع معينة من المنشآت. إن منشآت المصلحة العامة (Public Interest Entities) هي منشآت مسجلة (مثلاً، المنشآت التي تكون أسهمها مسجلة بسوق معترف به للأوراق المالية) والمنشآت التي يتطلب

لاستبعاد التهديد أو تخفيضه بدرجة كافية إلى مستوى مقبول، أو رفض القيام (أو الاستمرار) بالعملية أو الخدمات المهنية.

وبرغم الجدل الدائر فيما يتعلق بالمبادئ (Principles) مقابل الأحكام (Rules)، فإن القواعد الدولية لا تتضمن أحكاماً فعلية، ففي حالات عديدة تنص هذه القواعد على أن التهديدات مهمة إلى الحد الذي يتعذر معه تطبيق أي إجراءات وقائية لاستبعاد التهديدات أو تخفيضها إلى مستوى مقبول.

فعلى سبيل المثال، لا يمكن لعضو بفريق المراجعة أن يملك أسهماً بالشركة التي يشارك في مراجعتها ويقوم بتطبيق إجراءات وقائية لتخفيض تهديد الاستقلال، بسبب أن قواعد السلوك المهني الدولية تمنع أعضاء فريق المراجعة من الاستثمار في الشركات العميلة (الفقرة ٢٩٠ - ١٠٤) بمعنى آخر، أنها تنص بوضوح على أن التهديد للاستقلال لا يمكن تذييله.

### الاختلاف في الطرق المتبعة:

عموماً، نجد أن القاعدتين تتبعان طريقتين مختلفتين إلى حد ما، فمجلس المعايير الدولية للسلوك المهني يستخدم أسلوب الإطار المفاهيمي (المذكور أعلاه) في تقييم السلوك المهني على نطاق قواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة منه، أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فيطلب من أعضائه استخدام هذا الأسلوب فقط عندما لا تتناول الأحكام الحالية التي تواجههم (الفقرة 100.01 ET). كما أن الإرشادات الصادرة من المعهد الأمريكي عام ٢٠٠٩ وفرت للأعضاء حرية اختيار أسلوب الإطار المفاهيمي عندما لا تتناول الأحكام الواردة بالقواعد (The Code) الحالات التي يواجهونها.

### المواضيع التي يتم تناولها:

وكما تم ذكره فإن القاعدتين تتناولان

هذه القيود من خدمات مسك الدفاتر، وفقاً للتفسير رقم ١٠١ - ٩٢  
٥- يقوم محاسب قانوني بعملية فحص لشركة صغيرة لها عدد محدود من موظفي المحاسبة والشؤون المالية. يتسلم المحاسب القانوني نسخاً من دفعات الشيكات، والفواتير وأوامر الشراء، ويقوم بتسجيل قيود اليومية للشركة وفقاً لذلك. ويكون العميل قد حدد كل دفعه نقدية، فأتورة وأمر شراء (مثلاً، مخزون، فاتورة هاتف، أجور، متبوعات... الخ). فإثناء قيامه بتسجيل القيود، يقوم المحاسب القانوني بتحديد رقم حساب الأستاذ العام لنوع الإنفاق حسب ما هو محدد من قبل العميل. هل يعد ذلك تحديداً أو تغييراً لقيود اليومية أو للترميز أو للتصنيف الأمر الذي يحظره التفسير رقم ١٠١ - ٢ ويكون بالتالي انتقاصاً لاستقلال المحاسب القانوني؟

٦- وفقاً للمعلومات الواردة بالسؤال رقم ٥، يستلم المحاسب القانوني أيضاً نسخة من كشف الحساب المصرفي الخاص بالعمل، ويقوم بتسوية

٧- بالنسبة للسؤال السابق، هل يتوجب على المحاسب القانوني توثيق مراجعة واعتماد العميل لتسوية الحساب المصرفي وقيود اليومية التي تمت؟  
٨- يقوم محاسب قانوني بمراجعة شركة خاصة (private closely held). مالكا الشركة مشغولان تماماً بالعمليات اليومية والمهام المحاسبية والمالية. وقد طلبا من المحاسب القانوني القيام بنشاطات التخطيط المالي للمالكين على أساس شخصي. هل تخضع هذه الخدمات للتفسير ١٠١ - ٩٢  
٩- يقوم محاسب قانوني بمراجعة شركة. وتقوم هذه الشركة

١٠- يقوم محاسب قانوني بمراجعة واعتماد العميل لتسوية الحساب المصرفي وقيود اليومية التي تمت؟  
١١- يقوم محاسب قانوني بمراجعة واعتماد العميل لتسوية الحساب المصرفي وقيود اليومية التي تمت؟  
١٢- يقوم محاسب قانوني بمراجعة واعتماد العميل لتسوية الحساب المصرفي وقيود اليومية التي تمت؟



المعهد الأمريكي للمحاسبين أن تكون معاييرها لسلوك وأداب المهنة بدرجة من الصرامة لا تقل عن تلك التي تتوفر لمعايير مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة، فمنذ عام ٢٠٠٢م بدأت اللجنة التنفيذية للسلوك المهني التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين في القيام بمشروعات معينة تهدف لإحداث مواءمة أوتقارب (Convergence) بين القواعد الأمريكية والقواعد الدولية للسلوك المهني (مثلاً، مكاتب الشبكات، الإطار المفاهيمي للمعهد الأمريكي).

تطبق على كافة العمليات التصديقية الأخرى. أما المعهد الأمريكي فلا يقسم معايير الاستقلال، مع وجود استثناء محدود بالنسبة لتقارير معينة مقيدة الاستخدام يتم إصدارها بموجب معايير العمليات التصديقية (SSAEs)، ومعيار تم تبنيه حديثاً عن مكاتب الشبكات ينطبق فقط على عمليات مراجعة وفحص القوائم المالية.

**مشاريع المعهد الأمريكي الخاصة بالتصنيف (Codification) والمواءمة (Convergence)**  
كعضو بالاتحاد الدولي للمحاسبين، يوافق

من هيئة تداول الأوراق المالية/ مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة هي أكثر صرامة من متطلبات مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني.

#### تقسيم متطلبات الاستقلال:

نجد أيضاً أن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني يقسم متطلبات الاستقلال الصادرة منه إلى قسمين. الجزء الأول - القسم ٢٩٠ - وهو يتضمن أقوى المحظورات، وينطبق على عمليات مراجعة وفحص القوائم المالية. الجزء الآخر - القسم ٢٩١ - معايير أقل صرامة خاصة بالاستقلال

للأصول الثابتة مع صيغ لحساب الاستهلاك الشهري للأصول. هل تؤدي هذه الخدمة إلى نقصان استقلال المحاسب القانوني بموجب التفسير رقم ١٠١ - ٩٢

#### إجابات الأسئلة

١- نعم. فالمطالبات العامة لتقديم خدمات غير تصديقية (Nonattest) بموجب التفسير رقم ١٠١ - ٣ تشمل تحديد العميل لشخص لديه المهارة، المعرفة و/أو الخبرة المناسبة للإشراف على الخدمات، ويفضل أن يكون من ضمن الإدارة العليا للشركة. فبرغم أنه لا يوجد من بين موظفي العميل أي محاسب مهني أو شخص لديه تعليم محاسبي نظامي، لكن قد يحوز الشريكان و/أو مدير المكتب على المهارات والمعرفة اللازمة للإشراف على الخدمات المقدمة وفهم طبيعتها اعتماداً على معرفتهم العملية بعمليات الشركة،

(العميل) بإيداع مبالغ مالية بحساب مكتب المحاسب القانوني. وهذا الحساب مفصول تماماً من حساب الأموال الخاصة بالمكتب ومن الحسابات الأخرى. والعميل له صلاحية التوقيع بالنسبة لذلك الحساب ويمكنه القيام بالتحويلات وكتابة الشيكات من ذلك الحساب. وتكون صلاحية المحاسب القانوني محصورة فقط في تحويل الأموال لباثعي العميل عندما يطلب العميل ذلك ويعتمده رسمياً. هل هذه الخدمة مسموح بها بموجب التفسير رقم ١٠١ - ٩٢

١٠- أحد عملاء الفحص الذين يقدم لهم محاسب قانوني خدماته، لديه مقدار كبير من الفواتير التي تتضمن تاريخ الشراء وسعر الشراء لجميع أصوله الثابتة. ويقوم المحاسب القانوني بتجميع وتنسيق البيانات بلوحة جدولية (Excel) بحيث يوجد جدولاً

مشروع تصنيف قواعد السلوك المهني (Ethics Codification) لإعادة صياغة وتعزيز مواد الخاصة بالسلوك المهني. فحاليًا توجد هذه المواد بمواقع متعددة، بحيث لا يوجد تواصل، في بعض الأحيان، بين مواضيع متشابهة مما يجعل من الصعب على الأعضاء التأكد من دراستهم لكافة الأمور المتعلقة بمثل هذه المواضيع. وعلى نحو مشابه لما تم من تصنيف (Codification) لمعايير المحاسبة المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، فإن قواعد سلوك وآداب المهنة الصادرة من المعهد الأمريكي

بالقواعد الدولية. إن أي تغييرات مقترحة بالقواعد يتم فيها اتباع الخطوات الإجرائية الكاملة المحددة بموجب النظام الداخلي للمعهد الأمريكي، وهي تشمل عرض المعيار المقترح على الأعضاء ودراسة كافة الملاحظات خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية التي تكون مفتوحة للجمهور. إن الموازنة لا تعني أن اللجنة التنفيذية ستبني معايير أدنى عندما تكون المعايير الدولية أقل صرامة.

**مشروع تصنيف قواعد سلوك وآداب المهنة (Ethics Codification)**  
في ديسمبر ٢٠٠٨ استهل المعهد الأمريكي

والجهود متواصلة في هذا الشأن، وتم حاليًا تشكيل فريق عمل لتقييم أحكام مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني الخاصة بالأعضاء العاملين في غير مكاتب المحاسبة وفريق آخر لفحص تطبيق الاستقلال على الشركات التابعة لعملاء الشهادة.

**معني الموازنة أو التقارب (Convergence)**  
إن الموازنة أو التقارب (Convergence) في هذا السياق تعني، قيام اللجنة التنفيذية للسلوك المهني التابعة للمعهد الأمريكي بإقتراح تفسيرات جديدة أو معدلة لأحكام المعهد الأمريكي إذا كانت هذه الأحكام أقل صرامة من الإرشادات المناظرة لها



الأصول الضريبية المؤجلة وتأثير الضرائب المؤجلة على القوائم المالية.  
٣- لا. تقديم مثل هذه الإجابة للمالكين يعتبر عمومًا نشاطًا روتينيًا ولا يعد خدمات غير تصديقية (Nonattest) تخضع للتفسير رقم ١٠١-٣ النشاطات الروتينية تشمل تقديم الرأي أو المساعدة للعميل على أساس غير رسمي خلال المسار العادي لعلاقة العميل بالمحاسب القانوني. وعمومًا نجد أن النشاطات الروتينية هي نشاطات لا يستغرق أداؤها وقتًا ذا أهمية، ولا تتطلب نفقات كبيرة، وعادة لا تنتج عملية أو مشروع أو منتج من خلالها المحاسب القانوني تقريرًا رسميًا أو أي منتج رسمي آخر.

٤- لا. إن اقتراح إجراء تسوية بقبود اليومية يعد أحد الوظائف العادية لعملية المراجعة ولا يعد، حسب التفسير رقم ١٠١-٣، موضوعًا من موضوعات الخدمات غير التصديقية.

٥- لا. إذا كان العميل يحدد بدرجة كافية نوع الاتفاق ويقوم المحاسب

وبالصناعة أو المعرفة العامة بالعمل التجاري. كما أن الإشراف على الخدمات لا يتطلب من الشخص المعين لذلك الغرض، مراقبة المحاسب المهني والإشراف عليه أثناء العمل اليومي في تقديم الخدمات. وبدلاً من ذلك يكون من الضروري بالنسبة للشخص المعين أن يوافق على طبيعة وهدف ونطاق الخدمات، ويتلقى تقارير دورية عن تقييم مدى كفاية الخدمات ونتائجها، وتحمل المسؤولية فيما يتعلق بنتائج الخدمات، والتأكد من أن مخرجات العمل تتوافق مع المواصفات المتفق عليها. إن المهارات، المعرفة و/أو الخبرة المطلوبة سوف تكون متغيرة حسب طبيعة الخدمات غير التصديقية.

٢- لا. التفسير رقم ١٠١-٣ لا يتطلب أن يكون العميل مهملاً له القدرة على إعادة أداء الخدمات غير التصديقية. ففي هذه الحالة، لا يتوقع أن تكون لدى العميل الخبرات التي تتوفر للمحاسب القانوني في مجال الأصول الضريبية المؤجلة. غير أن العميل يلزم أن يفهم أساس

سيتم وضعها في شكل مرتب منطقيًا حسب الموضوع وإعادة صياغتها باستخدام أسلوب ومصطلحات متسقة من حيث اللغة. وتقوم اللجنة التنفيذية للسلوك المهني بإعادة تقييم إرشادات السلوك المهني التي لا تدخل ضمن القواعد الصادرة من المعهد الأمريكي (مثلًا، الوثائق غير الرسمية المتعلقة بموقف الموظفين (Staff Position) وأسس الاستنتاجات (Basis of Conclusions) التي لا تحمل أي صلاحية ولكنها توفر خلفيات أو إرشادات مفيدة عن الأحكام) لتحديد إن كان من اللازم إضافة هذه الإرشادات بمشروع التصنيف «Codification» كجزء من المعايير الرسمية.

إن الهدف الأساسي من مشروع التصنيف هو تحسين قواعد سلوك وأداب المهنة من خلال تصنيفها حسب الموضوعات وتسهيل استخدامها. ومن الأهداف المهمة الأخرى، تحسين قدرات البحث باستخدام التقنية وزيادة وضوح القواعد. فعند إعداد هذه المقالة كان فريق العمل الخاص بالتصنيف التابع للمعهد الأمريكي يقوم بدراسة القواعد الدولية لتحديد إن كان من الممكن استخدامها كنموذج إنشائي لعملية التصنيف. وربما يجد أعضاء المعهد الأمريكي الذين يقدمون خدمات المراجعة والتأكد أن من الأسهل بالنسبة لهم فهم أي اختلافات والالتزام بكلتا القاعدتين إذا تم تشكيلهما على نحو متشابه. كما أن هذا الأسلوب يتسق مع التوصيات الواردة بالتقرير الصادر في أكتوبر ٢٠٠٨ من اللجنة الاستشارية لمهنة المراجعة التابعة لوزارة الخزانة التي تهدف لتطوير الفهم والالتزام بمتطلبات الاستقلال المهني.



### ملاحظات الأعضاء والجهات الأخرى ذات

#### العلاقة

ونسبة للتعديلات المهمة التي تتوقع اللجنة التنفيذية للسلوك المهني إجراؤها على أسلوب وهيكلة قواعد سلوك وأداب المهنة الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين، فقد رأت اللجنة ضرورة عرض التصنيف (Codification) على الأعضاء والنظر في ملاحظاتهم قبل أن يتم تبني القواعد الجديدة. وسوف تتواصل اللجنة التنفيذية مع الجهات الأخرى ذات العلاقة وتطلب منهم

تقديم ملاحظاتهم، وتشمل تلك الجهات أعضاء المعهد الأمريكي، مجالس المحاسبة بالولايات، جمعيات المحاسبين القانونيين، الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة وجهات أخرى. وقد تمت جدولة مشروع التصنيف ليكتمل في حدود سنتين.

★ نقل بتصرف من مجلة المحاسبين الأمريكية الصادرة في أكتوبر ٢٠١٠م

القانوني بتسجيل القيود بحساب دفتر الأستاذ العام بناء على الاتفاق المحدد من قبل العميل، لا يكون استقلال المحاسب القانوني منتقاصًا.  
٦- لا. لأغراض التفسير رقم ١٠١ - ٢ لا يعد القيام بتسوية الحساب المصري للعميل «محافظة على ضوابط الرقابة الداخلية maintaining internal controls» وهو مسموح به بشرط أن يقوم العميل بمراجعة واعتماد التسوية ويلتزم بالمتطلبات الأخرى للتفسير ١٠١ - ٢. غير أن العميل يتوجب عليه، مع ذلك، تحمل المسؤولية فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ ضوابط الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة والمحافظة عليها.

٧- لا. إن التفسير رقم ١٠١ - ٢ ينص على أن المحاسب القانوني يجب عليه، قبل البدء في أداء الخدمات غير التصديقية، أن يوثق تفاهمه مع العميل فيما يتعلق بهدف العملية، الخدمات التي من المطلوب تقديمها، تقبل العميل لتحمل مسؤولياته، مسؤوليات المحاسب القانوني، وأي تحديدات أو قيود تتعلق بالعملية. غير أنه لا يتوجب على المحاسب القانوني توثيق الجهة التي تقوم بمراجعة واعتماد العمل المنفذ، برغم من أن المحاسب القانوني ربما يرغب في توفير التوثيق ليكون دليلًا على أن مثل هذه المراجعة والاعتماد قد حدثت.  
٨- لا. إن عملية القيام بخدمات شخصية للمالكين لا تخضع للتفسير ١٠١ - ٢ حيث يعد المالكان منفصلين عن الشركة، التي هي عميل مراجعة.  
٩- لا. يجب ألا تكون للمحاسب القانوني صلاحية حفظ أموال العميل.  
١٠- لا. لن يكون هنالك انتقاص في الاستقلال بشرط أن يقوم العميل بمراجعة واعتماد المبالغ والحسابات الواردة بالجدول، ويتخذ أي قرارات ضرورية (مثلًا الأعمار الإنتاجية للأصول)، ويتحمل المسؤولية بالنسبة للجدول.

١٠- لا. لن يكون هنالك انتقاص في الاستقلال بشرط أن يقوم العميل بمراجعة واعتماد المبالغ والحسابات الواردة بالجدول، ويتخذ أي قرارات ضرورية (مثلًا الأعمار الإنتاجية للأصول)، ويتحمل المسؤولية بالنسبة للجدول.

٧- لا. إن التفسير رقم ١٠١ - ٢ ينص على أن المحاسب القانوني يجب عليه، قبل البدء في أداء الخدمات غير التصديقية، أن يوثق تفاهمه مع العميل فيما يتعلق بهدف العملية، الخدمات التي من المطلوب تقديمها، تقبل العميل لتحمل مسؤولياته، مسؤوليات المحاسب القانوني، وأي تحديدات أو قيود تتعلق بالعملية. غير أنه لا يتوجب على المحاسب القانوني توثيق الجهة التي تقوم بمراجعة واعتماد العمل المنفذ، برغم من أن المحاسب القانوني ربما يرغب في توفير التوثيق ليكون دليلًا على أن مثل هذه المراجعة والاعتماد قد حدثت.  
٨- لا. إن عملية القيام بخدمات شخصية للمالكين لا تخضع للتفسير ١٠١ - ٢ حيث يعد المالكان منفصلين عن الشركة، التي هي عميل مراجعة.  
٩- لا. يجب ألا تكون للمحاسب القانوني صلاحية حفظ أموال العميل.  
١٠- لا. لن يكون هنالك انتقاص في الاستقلال بشرط أن يقوم العميل بمراجعة واعتماد المبالغ والحسابات الواردة بالجدول، ويتخذ أي قرارات ضرورية (مثلًا الأعمار الإنتاجية للأصول)، ويتحمل المسؤولية بالنسبة للجدول.

رأي لجنة معايير المراجعة

## حول تضمين تقرير مراجع الحسابات عبارة (تم تقييم المخزون بمعرفة إدارة الشركة)

### الاستفسار:

تتضمن تقارير المراجعة التي تصدر عن بعض المحاسبين القانونيين فقرة تفيد بأن المخزون تم تقييمه بمعرفة إدارة الشركة. فهل يتفق مثل هذا النص مع معايير المراجعة المتعارف عليها؟ وماذا يتعين على المراجع القيام به إذا كان مثل هذا الإجراء لا يتفق مع معايير المراجعة؟





#### الرأي:

إن تضمين فقرة نطاق المراجعة عبارة (تم تقييم المخزون بمعرفة الإدارة) في حالة التقرير غير المتحفظ، يترك مجالاً للشك لدى مستخدم القوائم المالية حول دلالة ومحتوى هذه العبارة، حيث قد يفهم أن القصد منها:

- تأكيد على أن تقييم البضاعة من مسؤولية إدارة الشركة، وإذا كان الأمر كذلك فإن فقرة نطاق المراجعة في تقرير مراجع الحسابات تتضمن فقرة تنص على أن إعداد القوائم المالية ككل (بما في ذلك تقييم المخزون) يتم من قبل إدارة الشركة.

- تحفظ ضمني حول عدم حصول المراجع على أدلة وقرائن مراجعة كافية يمكن الاعتماد عليها للتأكد من سلامة السياسات المحاسبية التي اتبعتها لتقييم المخزون وما إذا كانت تتماشى مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.

وتتطلب معايير المراجعة وفقاً لما نصت عليه الفقرة (٢٥٠٢) من المراجع أن يكون

معنى التقرير مفهوماً من قبل المهتمين بإعداده، ومن قبل من يستخدمونه وخاصة من يعتمدون عليه منهم. كما يجب أن يكون تقرير المراجعة واضحاً بحيث لا يترك مجالاً للشك من قبل مستخدم التقرير المدرك عن دلالة وأبعاد محتواه وأن يكون بمقدوره أن يتبين ما إذا كان المراجع يرمي إلى توجيه المستخدم إلى تحفظاته في تقريره، كما يجب على المراجع أن لا يتوقع من مستخدم القوائم المالية المدرك، أن يكون عالماً بالخصائص الأساسية لتقرير المراجع. ويترتب على ذلك ضرورة عدم اتباع أسلوب الإبلاغ الضمني في إعداد التقرير بحيث يقتصر على إبلاغ القارئ بالخصائص الأساسية التي لم يتم الالتزام أو الوفاء بها (كعدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها أو عدم الوفاء بمتطلبات نظام الشركات أو النظام الأساسي للمنشأة). وإنما يجب على المراجع، بدلاً من ذلك، إبلاغ القارئ إبلاغاً صريحاً بالخصائص الأساسية للتقرير.

ويتبين مما ورد أعلاه أن إيراد الفقرة المشار إليها أعلاه ضمن فقرة نطاق المراجعة في تقرير مراجع الحسابات غير المتحفظ يعتبر خروجاً على معايير المراجعة المعتمدة في المملكة، ويتعين عدم تضمينها تقرير مراجع الحسابات ويجب على المراجع الحصول على أدلة وقرائن مراجعة ملائمة وكافية للاعتماد عليها لتأييد رأيه في ما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدل المركز المالي ونتائج الأعمال معتمداً على نتائج معقولة مستخلصة من أدلة وقرائن ملائمة وكافية، يمكن الاعتماد عليها بالنسبة للأرقام الفردية في القوائم المالية، ولتحتوى القوائم المالية العام وعرضها وإيضاحاتها. وتعتمد كفاية أدلة وقرائن المراجعة على أهمية النتيجة التي يستخلصها المراجع بالنسبة للرأي الذي يعبر عنه في القوائم المالية.

ويجب أن يبين المراجع ما إذا كانت السياسات التي أقرتها المنشأة تتماشى مع معايير محاسبية متعارف عليها ملائمة لظروف المنشأة.

# الدماغ؛ المدير العام للجسم

من المتعارف عليه عند الناس على اختلاف درجة تعليمهم أن الدماغ يعتبر أعقد جهاز في جسم الإنسان، وليس هذا فحسب بل أعقد جهاز- عرفه الإنسان- في هذا الكون. ومن أجل أن نأخذ تصوراً عاماً عن تعقيد الجهاز العصبي فسوف نلقي مقارنة لطيفتين تصور مدى تعقد الجهاز العصبي، حيث سنلقي في المقارنة الأولى لوحة أدبية تصور مدى تشابه تركيب الجهاز العصبي بالوضع المعقد لتركيب الكرة الأرضية والتوزيع السكاني عليها. وفي المقارنة الثانية سوف نبين مدى الفارق التعقيدي بين دراسة الجهاز العصبي ودراسة أجهزة الجسم الأخرى.

## د. خالد عبدالله الخميس

جامعة الملك سعود

الدماغ ذات تعداد مذهل، فهناك أعداد من الوصلات أو الطرق المهولة التي تربط بين المناطق الدماغية بعضها مع البعض الآخر. فيوجد مثلاً ما يقارب من ٢٨٠ مليون عصب أو شبكة ربط تربط فقط بين الجانب الأيمن والجانب الأيسر من المخ والتمثل في ما يسمى بالجسم الجاسي.

- إذا قارنا مكان المعيشة فإن سكان الكرة الأرضية لا يعيشون داخلها وإنما على سطحها أو قشرتها بينما نجد أن سكان الدماغ من الخلايا العصبية لا يعيشون على القشرة الدماغية فحسب بل يعيشون داخل الكرة الدماغية أو تحت القشرة الدماغية. وبعبارة أخرى، فإن هناك بعدين لمعيشة الناس على الأرض شمال- جنوب وشرق- غرب بينما يزيد بعد آخر في معيشة الخلايا العصبية في الدماغ وهو بعد الارتفاع أو بالأصح العمق.

- كل فرد من سكان الأرض يربطه اتصال أو

البشر بعضهم ببعض وأماكن توزيعهم على خريطة العالم. ويمكن تأكيد هذا الأمر بإمعان النظر في هذه المقارنة اللطيفة والمدهشة في نفس الوقت.

- إذا قارنا عدد سكان الأرض من جهة وعدد سكان الجهاز العصبي من الخلايا العصبية من جهة أخرى فنجد أن هناك فارقاً كبيراً في التعداد، فعدد سكان الأرض يبلغ حوالي ٦ مليارات نسمة وعدد الخلايا العصبية يبلغ قرابة ١٠٠ مليار خلية عصبية.

- النظر إلى التوزيع السكاني على مستوى القارات أو مستوى الدول أو مستوى المدن أو مستوى القرى يشابه توزيع الخلايا العصبية في الجهاز العصبي، فهناك تجمعات كبيرة تكون أجزاء أساسية وتجمعات أصغر تكون أجزاء فرعية وتجمعات صغيرة جداً تكون أجزاء فرع صغرى. إضافة إلى ذلك أن شبكة الطرق في

## أكثر تعقيداً من الكرة الأرضية:

إذا تخيلنا خريطة العالم كله وما يحتويه من قارات وبحار ودول ومدن وقرى وقمنا بالإحاطة بتوزيع التعداد السكاني للبشر البالغ عددهم ستة مليارات على كل بقعة من الأرض، وتعرفنا على السكان من حيث ألوانهم وأجناسهم، وألواننا بطبيعة العلاقة الفردية التي تربط كل شخص من هؤلاء الستة مليارات بالآخرين من البشر، وفوق هذا تصورنا أعداد واتجاهات الطرق التي تربط المناطق السكانية بعضها ببعض، وأدرنا الاتجاهات التي تحد كل منطقة بالأخرى فيما إذا كانت شمال- جنوب أو شرق- غرب.

إذا تصورنا هذا كله، واحطنا به إحاطة تامة فإن مقدار تلك الإحاطة لا يقدر بشيء عند تأمل شبكة الاتصالات المكونة للمخ التي تعتبر أكثر تعقيداً وأبلغ صعوبة من الإحاطة الدقيقة بعلاقة

علاقة مع أشخاص آخرين قد تصل متوسط علاقة الفرد الدائمة بـ ١٠٠ شخص. بينما يصل اتصال الخلية العصبية الواحدة بحوالي عشر آلاف خلية عصبية وذلك عبر عدد من الروابط المسماة بالمشابك العصبية، ولهذا يقدر عدد المشابك الكلية الموجودة في الجهاز العصبي بحوالي ٢٥ × ١٠ × ٢٠ مشبك أي ٢٥ وبعينها ٣٠ صفر.

- طبيعة علاقة الفرد الاجتماعية بالآخرين قد تكون علاقة انجذاب (إيجابية) أو علاقة نفور (سلبية)، وبالمثل فإن علاقة الخلية العصبية بالخلايا العصبية المجاورة قد تكون علاقة تثبيط لانتقال السيالة IPSP (أي إيقاف مرور السيالة العصبية) أو علاقة تشبيط لانتقال السيالة (أي استمرارية انتقال السيالة العصبية) EPSP.

### أعد عضو في الإنسان:

إذا قارنا الجهاز العصبي - وبالذات الدماغ- بأجهزة الجسم الأخرى سنجد بلا شك فوارق كبيرة تدل على تفوق الدماغ على جميع الأجهزة الجسمية، إذ يعتبر الدماغ أكثرها تعقداً في التركيب وطريقة العمل. فهو أعقد من الجهاز الهضمي أو الجهاز الدوري أو الجهاز التنفسي أو الجهاز الإخراجي، وحتى إذا اجتمعت تلك الأجهزة فإنها لا تمثل شيئاً أما كبرياء الدماغ.

لو القينا مقارنة مثلاً بين الجهاز العصبي والجهاز الهضمي فإننا سنجد مفارقات كبيرة في العديد من النواحي التشريحية والوظيفية والية العمل تدل على تعقد فائق للجهاز العصبي.

على المستوى التشريحي هناك فارق كبير بين تعقد الجهازين. فمن جهة نجد بساطة في تشريح الجهاز الهضمي والمكون من فم ومريء وبلعوم ومعدة وأمعاء وكبد وبنكرياس. ويلاحظ في هذه الأعضاء أن كلا منها له شكل خاص يمكن تمييزه بسهولة عن غيره. فيمكن بسهولة تمييز شكل المريء عن شكل المعدة، كما يمكن تمييز شكل الأمعاء الدقيقة عن الأمعاء الغليظة. لكن عندما نلتمت إلى الجهاز العصبي فإن الحال يختلف، فنجد أن الدماغ يتكون من كتلة مصمتة من النسيج العصبي يصعب تمييز أجزائها وفصل كل جزء عن الآخر.

وعلى المستوى الوظيفي نجد أن وظيفة الجهاز الهضمي محددة وواضحة تتلخص في قيام الأنزيمات الهضمية بتحويل الطعام من مواد خام إلى مواد يمكن للجسم أن يستفيد منها. أما الجهاز العصبي فإنه يقوم بوظائف غير محددة تشتمل على وظائف حركية ووظائف حسية ووظائف عقلية ووظائف نفسية، بل ووظائف تتعلق بإحكام السيطرة على جميع

الأجهزة الجسمية الأخرى، فالجهاز الهضمي وسائر الأجهزة الأخرى لا تقوم بوظائفها إلا من خلال أوامر ونواه من القيادة العليا والمتمثلة في الجهاز العصبي.

أما على مستوى الية العمل فنجد أن الجهاز الهضمي يعمل بطريقة مفهومة من خلال تراكيب الأنزيمات الداخلة في الهضم ومعرفة نواتج التفاعلات الأيضية والطريقة التي يتم بها امتصاص كل مادة. أما في الجهاز العصبي فالأمر في غاية التعقيد: فنجد على سبيل المثال تعقداً كبيراً في جانب يتعلق بكيفية انتقال السيالة العصبية وبكيفية تخزين المعلومات وبكيفية استرجاعها وغيرها من الكيفيات. ولا زال الكثير من تلك الجوانب غامضاً ومخفياً، ولا زال العلم يتقرب ويفتش عن إجابات لاستفسارات عديدة تدور حول خفايا وأسرار الجهاز العصبي في كيفية قيامه بعمله.

ومن هذه المقارنة يتضح مدى تعقد وشائكية الجهاز العصبي ليس على الجهاز الهضمي فحسب بل على الأجهزة الأخرى، ولذا فهو يعتبر بحق أعقد الأجهزة الجسمية على الإطلاق وبدون منافس. وأكثر من ذلك، فإن الفلاسفة وعلماء الأعصاب يصفون الجهاز العصبي بأنه يمثل أعقد جهاز أمكن التعرف عليه ليس على مستوى الجسم فحسب بل على مستوى الكون.

والتأمل الحصيف لتركيب الدماغ وآلية عمله لا يجد إلا أن يسلم بأن هذا الجهاز لا يمكن أن يأتي مصادفة أو من خلال ما يسمى بالتطور لأن كل جزئية فيه من ملايين الجزئيات هي أمر معجز ومحير، ولا يمكن أن تلتقي تلك الجزئيات المعجزة والمحيرة مصادفة في جهاز واحد. ولقد توقف كثيراً عالم الاعصاب إكلز Eccles الذي فاز بجائزة نوبل عند هذا الطرح، وأعلن في مناظراته بإعجاز الله الخلق للإنسان من خلال التأمل للدماغ، وناصر في أطروحته مبدأ التركيبة الثنائية للإنسان: الروح والجسد، وصدق الله إذ يقول ﴿لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم﴾.

### وظائف الدماغ:

مما لا شك فيه أنه كلما كانت الآلة أو الجهاز معقد التركيب فإن آية تشغيل هذا الجهاز ستصبح معقدة أيضاً.

وهكذا فإنه إذا كانت الآلة الدماغية معقدة في تركيبها فإنه من المتوقع أن تكون الآلية الوظيفية التي يعمل بها هذا الجهاز ستصبح في مدى غائر في الغموض والتعقيد سواء فيما يتعلق بالوظائف الحسية أو الحركية أو الانفعالية أو العقلية، مع الأخذ بعين الاعتبار بوجود تباين بين تعقد تلك الوظائف. إذ إن علماء الأعصاب تمكنوا من التعرف على الآلية

التي يقوم بها المخ في الإشراف على الوظائف الحسية والوظائف الحركية بصورة أوضح من تعرفهم على الية الوظائف الانفعالية والوظائف العقلية.

### ١- الوظائف الحسية للدماغ:

يقوم الدماغ بتمكين الإنسان من المقدرة على التحسس (الحواس الخمس). وهذه القدرة جاءت من وجود أصناف مختلفة من الخلايا العصبية يتخصص كل نوع بالقدرة على الاستجابة لنوع معين من المثيرات البيئية. فهناك خلايا عصبية في الجلد تتخصص بعضها في التحسس للالام وبعضها متخصص للمس وبعضها متخصص للتحسس بالبرودة وبعضها متخصص بالتحسس للضغط.

كما أن هناك أنماطاً أخرى من الخلايا العصبية موجودة في شبكية العين قادرة على تحسس الضوء، وخلايا قادرة على تحسس الألوان، ونوع من الخلايا العصبية موجودة في الأذن قادر على تحسس الموجات الصوتية. وهكذا فإن هناك خلايا متخصصة في كل من اللسان والأنف.

ف عندما تثار واحدة من تلك الخلايا فإنها تنتقل هذه الإشارة إلى الدماغ الذي يقوم بالاستجابة لها وترجمتها للنوع الحسي، ومن هنا تظهر المقدرة العجيبة للدماغ التي تمكنه من ترجمة الإشارات إلى مشاعر حسية. بمعنى أنه يحول تلك الإشارات الميكانيكية أو الكيميائية إلى استشعار حسي. ومن العجب أن تتأمل أن هناك اختلافاً بين الطبيعة التركيبية للأثر (المثير الخارجي) والطبيعة التركيبية للنتيجة (حصول الإحساس). فعملية التأثير سواء كانت ميكانيكية أو كيميائية فهي في نهاية الأمر ذات تركيبة مادية ملموسة بينما نجد أن النتيجة - الشعور بالإحساس - هي عملية إدراكية ليس لها مفردات مادية. واختلاف طبيعة العمليتين أمر لا زال محيراً لعلماء الأعصاب وعلماء النفس على السواء.

ولقد غاص العلماء في الدماغ وتبعوا بدقة المسيرة العصبية لكل إحساس، ولو أخذنا على سبيل المثال حاسة الإبصار لوجدنا أن علماء الأعصاب تتبعوا المسارات العصبية المسؤولة عن الإبصار فتعرفوا على شبكية العين وعلى العصب البصري والتصلب البصري والمهاد Thalamus والفص القفوي، وجميع تلك المناطق تمثل في واقع الأمر المسارات الحسية الخاصة بالإبصار. ويظهر دور تلك المناطق في الوظيفة البصرية بشكل جلي عند إصابة أحد هذه الأجزاء بتلف أو قطع إذ يترتب على ذلك إما عمى أو إخلال بالمقدرة البصرية.

وبالرغم من المعرفة التفصيلية للمسار البصري والمسارات الحسية الأخرى إلا أن



الجواب على كيفية حدوث الإبصار، وما هو كنه الرؤيا؟ وما هو كنه السمع؟ وما هو كنه التذوق؟ مسائل لا زالت من القضايا المحيرة، ولا زالت موضوعاً مثيراً للجدل بين الفلاسفة وعلماء الاعصاب والنفس.

#### ٢- الوظائف الحركية للدماغ:

يقوم الدماغ بتمكين الإنسان من الحركة من خلال اتصال عصبي لجميع العضلات سواء كانت عضلات إرادية أو عضلات غير إرادية. ولا يمكن للعضلة مهما كان حجمها ودقتها أن تتحرك بدون أخذ الإذن من الدماغ، فهو الذي يباشر بتحريكها ويأمر بإيقافها.

ولقد تتبع العلماء المسارات الحركية في الدماغ ووجدوا أنها متعددة. وتبدو أكثر تعقيداً من المسارات العصبية الخاصة بالوظائف الحسية، إذ إن هناك العديد من المناطق الدماغية تساهم في الإشراف على النشاطات الحركية مثل القشرة الحركية، العقدة القاعدية، المادة السوداء، النواة الحمراء والنخاع المستطيل والمخيخ وغيرها.

وقد يرجع هذا التعدد والتعقد للوظائف الحركية لعدد من الأسباب منها أن الحركة عملية شاملة يصعب تجزئتها إلى أجزاء كما هو الحال في الحواس الخمسة، فلا يمكن مثلاً فصل القدرة على المشي عن التوازن كما لا يمكن فصل حركة الرجل عن توازن الأطراف.

#### ٣- الوظائف الإغائية:

لقد وجد أن الدماغ يشرف على إعاشة الإنسان وشعوره بالجوع والعطش والنوم والرغبة الجنسية. لقد وجد مثلاً أن منطقة تسمى بالوطاء Hypothalamus لها دور في شعور الإنسان بالجوع والعطش. ومن هنا كانت فكرة الأوية العصبية المساهمة في فتح الشهية حيث تؤثر على تلك المنطقة وتعمل على استثارتها لإثارة الإحساس بالجوع.

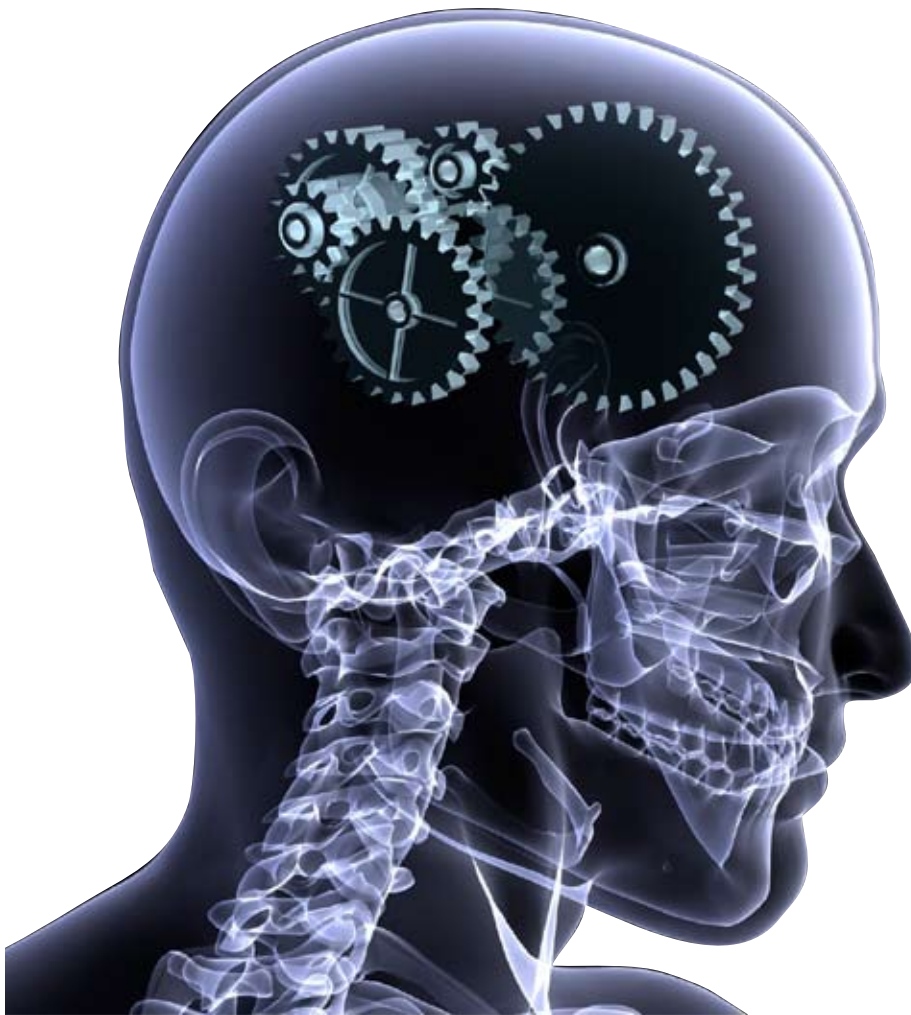
ومن جانب آخر وجد أن منطقة دماغية أخرى تسمى بالقطر لها دور واضح في عملية النوم. فعندما ينام الإنسان تستيقظ هذه المنطقة وتنشط، ويظهر هذا من خلال التسجيل الكهربائي لابنعاثات تلك المنطقة.

#### ٤- الوظائف النفسية:

يقوم المخ بالإشراف على الوظائف الانفعالية للشخص. فيتحكم المخ في فرح الشخص وحزنه وغضبه واندهاشه. ولقد استطاع العلماء أن يحددوا بدقة تلك المراكز الخاصة بالانفعالات.

لقد وجد أن في الدماغ منطقة تسمى باللوزة Amygdala لها دور في العمليات الانفعالية. فقد وجد مثلاً أن تلف اللوزة يؤدي اختفاء المشاعر الانفعالية.

فعندما قام الباحثون بإتلاف تلك المنطقة عند الفئران زالت عنها المشاعر الانفعالية، وأصبحت



يستطيعون أن يخرجوا عن أمره حتى ولو قيد أنملة. إن الدماغ هو الذي يشعر بالألم وبالبرد، وهو الذي يرى ويسمع، وهو الذي يحرك الأعضاء، وهو الذي يشعر بالجوع والعطش، وهو الذي يشعر بالرغبة في النوم، وهو الذي يشعر بالمشاعر الإنسانية، وهو الذي يغضب ويفرح، ويحزن ويدهش، وهو الذي يفكر ويتكلم ويتعلم ويتذكر. إذا فماذا أبقى هذا الجهاز لبقية الأجهزة الأخرى؟ إنه لم يبق لها شيء سوى الطاعة والامتثال للأوامر والتعليمات.

إنه لهذا أصبح أعقد جهاز عرفه الإنسان وأصبح محيراً ومعجزاً للمعرفة الإنسانية. فهل سيأتي يوم نستطيع بواسطة تفكيرنا بادمغتنا أن نكشف عن حقيقة تلك الأدمغة؟ وهل سيأتي يوم يفهم الدماغ فيه نفسه؟ ويعي ذاته؟ فهل تستطيع الآلة يوماً أن تتحدث عن نفسها! سبحان الله.

#### هوامش:

١- المادة العلمية أخذت من كتاب: أساسيات علم النفس العصبي (٢٠٠٠)، د. خالد الخميس.

لا تخاف حتى من القط، وتظن له بكل ثقة دون أن يحرك ذلك من مشاعر خوفها أي شيء.

#### ٥- الوظائف العقلية:

يتبين من خلال النظرة التشريحية للدماغ المقارنة بين الإنسان والقرد (الشمبانزي) وجود تضخم كبير في المنطقة الامامية لدماغ الإنسان مقارنة بالقرد، ومن هنا توقع العلماء أن يكون للفص الامامي دور فيما اختص الله به الإنسان عن القرد والحيوانات بصفات تتعلق بالجانب العقلي.

ولقد وجد بالفعل أن منطقة الفص الامامي لها دور في الجانب العقلي والقدرات الذهنية والكلامية. وبالإضافة إلى منطقة الفص الامامي، وجد أن منطقة الحصين Hippocampus لها دور في عملية التذكر والتعلم. فلقد لوحظ أن الأفراد المصابين بتلف في الحصين مصابون بفقد الذاكرة.

#### جنود الدماغ:

من هذا العرض السريع يتبين أن الدماغ يقوم بمثابة المدير العام للجسم. فجميع أعضاء الجسم يمثلون جنوداً مطيعين لأوامر الدماغ ونواهيته. ولا



## تغيرات في سوق المال المحلي واستجابة البرامج المحاسبية

يجادل علماء ومفكرون وأكاديميون محاسبون أن المحاسبة ذات طبيعة مرنة، وأن دورها يتغير بتغير حاجات المجتمع بما يضمن استجابة المحاسبة لهذه الحاجات، وبمنظرة سريعة للمجتمع المحلي (المملكة العربية السعودية) يتبين للقارئ أن ثمة تحولاً في المجتمع قد حدث، وهذا التحول يستوجب تأكيد دور أو وظيفة تتطلع المحاسبة للقيام بها في هذا الوطن.

فمع انفتاح سوق الأسهم في المملكة العربية السعودية واستيعابه لشريحة من المجتمع تتسم بنوعين من الأمية، فإن سلم جزء من هذه الشريحة من أمية القراءة والكتابة، لم يسلم الجزء الآخر من الأمية المالية والاستثمارية (أي عدم الإلمام بشؤون الاستثمار وتحديد الاستثمار الأفضل وربما الأمل لتوظيف موارد الشخص المالية)، وهذا بدوره يضيف عبئاً على مهنة المحاسبة في هذا الوطن.

إن الدور الملقى على عاتق مهنة المحاسبة في المجتمع المحلي يتعدى مسك الدفاتر (bookkeeping)، فقد لمس الدكتور أحمد المغامس-الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين- في افتتاحيته في مجلة المحاسبون في عددها ٦٤ الصادر في شهر رجب من عام ١٤٢١ ص ١ أن «الدور المنشود من المحاسبين... يتعدى التركيز على وظائف تسجيل الحسابات». فيصبح الدور الأكثر بروزاً للمحاسبة هو تزويد وإمداد مستثمرين يتسمون بجملة من بنوعين من الأمية بمعلومات تساعد على توجيه مواردهم المالية إلى استثمارات آمنة ذات مردود مناسب للفرد، فوظيفة توصيل هذا النوع من المعلومات يستوجب بل ويستلزم تطوير المناهج المحاسبية في الجامعات السعودية، وحاجة تطوير المناهج نادى بها الدكتور أحمد في افتتاحيته في مجلة المحاسبون في عددها ٦٤ ص ١ بقوله: «...يستلزم من الجامعات السعودية... تطوير الخطط الدراسية والمناهج التعليمية وإيجاد الكتب الجامعية الحديثة».

ولعل من التغيرات التي من المتوقع أن نراها في مناهج البكالوريوس هو تخصص مناهج البكالوريوس في التقرير المالي (Financial Reporting)، إن المضي قدماً في تخصيص وتركيز برنامج بكالوريوس في التقرير المالي يستوجب كتابة كتب جديدة تبدأ من مادة مبادئ المحاسبة، فلا يركز الكتاب على وظيفة مسك الدفاتر بحيث تكون هي محور الكتاب الرئيس، ولا يقيد الكتاب بوظيفة القياس المحاسبي لبنود القوائم المالية، وإنما يوسع الكتاب أفاق طالب المحاسبة بالوظائف الأخرى وعلى رأسها توصيل معلومات مالية و غير مالية التي من شأنها ترشيد القرارات الاقتصادية التي يصنعها المستثمرون الذين عهدوا أموالهم ومواردهم المالية لمديرين مهنيين قد لا يكونون ملاكاً في الشركة، فبعض المواضيع التي اعتاد طالب المحاسبة على رؤيتها في كتب المحاسبة التي تدرّس في برامج البكالوريوس القائمة كالمحاسبة عن شركات الأشخاص مثلاً قد تختفي من منهجية برنامج بكالوريوس مركّز على التقرير المالي، فهيكّل شركة الأشخاص يتصف بكون مالك أو ملاك يديرون شركة التضامن في حين أنه لا يستلزم أن تدار الشركات المملوكة لجمهور المستثمرين من قبل ملاكها، فالطالب الذي يجهز ليكون محاسباً قانونياً (A Public Accountant) لابد أن يؤسس منذ البداية على فكرة انفصال الملكية عن الإدارة (مشكلة الوكالة)، وكيفية خدمة من يسمون في الأدبيات المحاسبية بالملاك «الغائبين» وفي بعض الكتابات بالملاك «النائمين»، وفي برنامج بكالوريوس يركز على التقرير المالي، قد تعرض المحاسبة في الشركات الفردية سواء الخدمية أو التجارية في كتب المبادئ وذلك لتسهيل إيصال مبادئ المحاسبة لطالب المحاسبة المبتدئ، وإن كانت الكتب الأجنبية رائجة الاستخدام في تدريس مبادئ المحاسبة لا تعرض للمنشآت الفردية وإنما تركز على التقارير المالية للشركات المساهمة، وتعويد الطالب على هيكل رأس مال الشركات المساهمة، ككتاب Financial Accounting: Tools for Business Decision Making مؤلفيه: Kimmel, Weygandt and Kieso

د. خالد بن رشيد العديم

جامعة الملك سعود

## جمعية المحاسبين البحرينية

[www.bahaccountants.org](http://www.bahaccountants.org)



تأسست هذه الجمعية في البحرين عام ١٩٧١ وأعيد تسجيلها في ١٩٩٢م. تعمل هذه الجمعية على تحقيق عدد من الأهداف. على سبيل المثال الإشراف والرقابة المهنية على جميع الأعضاء للارتقاء بالمستوى المهني طبقاً للأصول المحاسبية، وتطوير مفاهيم مهنة المحاسبة في البحرين في إطار التطوير الاقتصادي، وتشجيع التعاون المتبادل والتنسيق مع الجمعيات والهيئات والمعاهد الأخرى أيضاً المؤسسات الرسمية ذات الصلة داخل البحرين وخارجها. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الجمعية إلى تزويد الأعضاء بما يستجد من معلومات ودراسات في حقول المحاسبة وتشجيعهم على تطوير دراساتهم وأبحاثهم. تعمل أيضاً على تنمية وتطوير الفكر المحاسبي. ويتم إنجاز كل تلك الأهداف ضمن حدود القوانين والانظمة والأعراف المعمول بها في الدولة والمتعارف عليها دولياً.

تسعى الجمعية لتحقيق أهدافها حسب عدد من الوسائل، فهي تعمل على إصدار نشرة دورية تهتم بالشؤون المحاسبية بالإضافة للنشاطات المختلفة التي تقوم بها الجمعية. وتقيم أيضاً محاضرات وندوات بشكل منتظم بهدف نشر الثقافة المحاسبية وتمثيل مملكة البحرين في المحافل الدولية. تعمل الجمعية أيضاً على تسهيل تدريب المهتمين لممارسة مهنة المحاسبة داخل وخارج مملكة البحرين، وإقامة لقاءات دورية بين الاعضاء والجهات المهتمة بمهنة المحاسبة.

## معهد المحاسبين القانونيين في سنغافورة

Institute of Certified Public Accountants of Singapore (ICPAS)

[www.accountants.org.sg](http://www.accountants.org.sg)

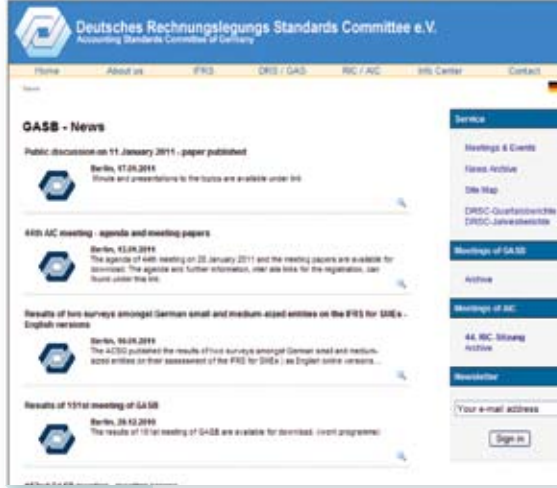


تأسس معهد المحاسبين القانونيين في سنغافورة في عام ١٩٦٣م. ويمثل الجهة المحاسبية الوطنية التي تطور وتدعم مهنة المحاسبة في دولة سنغافورة. يمنح المعهد شهادة الزمالة CPA Singapore، ويقوم بتنفيذ الأنشطة التدريبية من خلال دورات منتظمة حضرها الألوف من المهتمين. ويضم معهد المحاسبين القانونيين في سنغافورة في عضويته حالياً أكثر من ٢٢٠٠٠ عضو يعملون في مختلف القطاعات في سنغافورة وخارجها.

# لجنة المعايير المحاسبية الألمانية

Accounting Standards Committee of Germany (GASB)

[www.standardsetter.de](http://www.standardsetter.de)



تشكلت لجنة المعايير المحاسبية الألمانية لتأخذ زمام المبادرة في تطوير المحاسبة والتقارير المالية في ألمانيا ودفع التقارب المهني العالمي من خلال الانخراط في منظمات دولية، ومن خلال التعاون مع الجهات الواضعة للمعايير وتطوير الأبحاث.

وتهدف لجنة المعايير المحاسبية الألمانية على وجه الخصوص إلى:

- تحسين نوعية المحاسبة وتقديم التقارير المالية وتقريب وجهات النظر بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية العامة والمقبولة في المحاسبة وتقديم التقارير المالية.
- تطوير معايير تطبيق المبادئ الموحدة المتعلقة بالمحاسبة وتقديم التقارير المالية.
- التعاون مع مجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB) والجهات الأخرى المحددة للمعايير.
- تقديم الجمهورية الألمانية الفيدرالية ضمن الجهات المحددة للمعايير وأيضاً ضمن المنظمات المشاركة في تطوير التقارب في مجال المحاسبة وتقديم التقارير المالية.
- تقديم النصح للهيئة التشريعية محلياً وعلى نطاق الاتحاد الأوروبي في كل ما يتعلق بالمحاسبة وتقديم التقارير المالية.
- تطوير المفاهيم المتعلقة بالمعايير الدولية لتقديم التقارير المالية.
- تطوير الأبحاث والدراسات ذات الصلة.

# مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة المحاسبية

International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA)

[www.ar.ifac.org/Ethics](http://www.ar.ifac.org/Ethics)



مجلس المعايير الدولية لسلوك وأداب المهنة المحاسبية هو مجلس تابع للاتحاد الدولي للمحاسبين. يعنى المجلس بتطوير المعايير الأخلاقية والإرشادية لاستخدامها من قبل المحاسبين.

يقوم المجلس أيضاً بتشجيع الجهات الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين على تبني معايير وأداب سلوكية رفيعة لأعضائها. كما يقوم أيضاً بتسمية الممارسات الأخلاقية الراقية عالمياً. بالإضافة إلى ذلك، يرعى المجلس اللقاءات الدولية حول قضايا السلوكيات التي تواجه المحاسبين. وتطبيق (مجموعة المبادئ والمعايير لسلوكيات المحاسبين المهنيين ومفاهيمها) الصادرة عن المجلس على جميع المحاسبين سواء كانوا يعملون في مكاتب محاسبة ومراجعة أو في قطاعات الأعمال، أو التعليم أو القطاع العام. وتعتبر هذه المجموعة من المبادئ أساساً لكل المبادئ والسلوكيات الأخرى المطورة والمعززة من قبل الجهات المشاركة. ولا يسمح لأي جهة مشاركة في الاتحاد الدولي للمحاسبين من أن تطبق معايير أقل صرامة من تلك الواردة في مجموعة المبادئ الصادرة عن المجلس.

## الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

S O C P A

## ٣٣٨ زميلاً

عدد الحاصلين على زمالة الهيئة  
السعودية للمحاسبين القانونيين  
SOCPA من ضمنهم أربع سيدات.



## ٤ من

من الشركات المائة  
الكبرى في بريطانيا  
FTSE 100 تدار من قبل  
متخصصين في حقل  
المحاسبة بحسب مجلة  
Accountancy.



## ٩٧,٠٠٠ نسمة

نسمة في هونغ  
كونج في الكيلو متر  
المربع الواحد.



## ٣٪

من سطح الكرة  
الأرضية فقط  
يسكنها البشر.



## ١٦٦٣ مليار ريال

موجودات مؤسسة النقد السعودي لشهر أكتوبر ٢٠١٠ حيث أظهرت البيانات  
الشهرية الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي أن موجودات المؤسسة ارتفعت إلى  
١٦٦٣ مليار ريال خلال شهر أكتوبر ٢٠١٠، بارتفاع قدره ٢١ مليار ريال مقارنة  
بشهر سبتمبر الماضي، ويعد هذا الارتفاع الأكبر شهرياً منذ ديسمبر ٢٠٠٩.



## ١٥٧٥ فرعاً

عدد فروع البنوك في السعودية بنهاية أكتوبر ٢٠١٠ حيث تم خلال العشرة اشهر الاولى من عام ٢٠١٠م افتتاح ٥٦ فرعاً جديداً للبنوك العاملة في السعودية ليصل إجماليها إلى ١٥٧٥ فرعاً وبمعدل ٦ فروع جديدة في الشهر، وتعتبر هذه الزيادة في عدد الفروع ضعيفة مقارنة بالعام السابق الذي تم خلاله افتتاح أكثر من ١٠٠ فرع وبمعدل ٩ فروع بالشهر الواحد.



## ١١,٢,٠,٠٠٠ مستخدم

عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثالث ٢٠١٠م، مقارنة بـ ١١ مليون مستخدم في نهاية الربع الثاني من العام نفسه، وبنسبة انتشار بلغت حوالي ٤١٪ وذلك بحسب ما أوردته النشرة الإلكترونية للاتصالات السعودية (العدد الخامس).



## ١٤ مليار خلية

عدد الخلايا العصبية لدى الإنسان منها ٩مليارات في الدماغ تتوزع على ٦٤ منطقة من مناطق الدماغ، علمًا بأن خلايا الجهاز العصبي لا تتكاثر ولا تتغير.



## ٢٣,١ مليار دولار

قيمة الطرح العام الأولي لشركة «جنرال موتورز» الأميركية ويعد الأكبر في العالم إذ تم الاكتتاب لشراء أسهم إضافية طرحتها الشركة في شهر نوفمبر الماضي. وبهذا تتجاوز قيمة طرح «جنرال موتورز» طرح «البنك الزراعي الصيني» الذي بلغت قيمته ١, ٢٢ بليون دولار في تموز (يوليو)، وكانت الحكومة الأميركية تدخلت لإنقاذ «جنرال موتورز» بعد إشهار إفلاس الشركة عام ٢٠٠٩.

## روائع الكلمات

## قال أحد الصحابة

ما وجد أحد في نفسه كبيراً، إلا من مهانة يجدها في نفسه.

## قال الإمام الشافعي رحمه الله

ما جادلت أحداً، إلا تمنيت أن يظهر الله الحق على لسانه دوني.

## قال مجاهد رحمه الله

❖ ما تردى  
حجر من رأس جبل، ولا تفجر نهر من حجر، ولا تشقق ولا فخرج منه الماء إلا من خشية الله.. نزل بذلك القرآن.

❖ مصيبتان لم يُسمع بمثلهما تصيبان العبد عند موته يؤخذ ماله كله، ويُسال عنه كله.

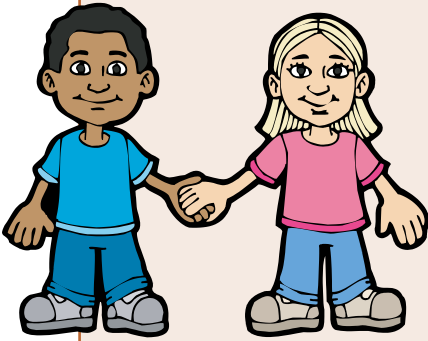
## ومن أقوال الحكماء:

- ❖ دموع الأطفال هي توسلات، فإذا لم تلب طلباته صارت أوامر.
- ❖ أبواب الإنجازات تتسع لذلك الشخص الذي يرى في الأشياء التافهة إمكانيات غير محدودة.
- ❖ الذي لا رأي له، رأسه كمقبض الباب يستطيع أن يديره كل من يشاء.
- ❖ من المخجل التعثر مرتين بالحجر نفسه.
- ❖ لا يوجد في الحياة رجل فاشل، ولكن يوجد رجل بدأ من القاع وبقي فيه.
- ❖ إن الشق وسط حبة القمح يرمز إلى أن النصف لك والنصف الآخر لآخر.
- ❖ قد يجد الجبان حلولاً كثيرة لمشكلته ولكنه لا يعجبه منها سوى حل واحد وهو الفرار.
- ❖ ما فائدة الدنيا الواسعة... إذا كان حذاؤك ضيقاً؟
- ❖ أنا أمشي ببطء، ولكن لم يحدث أبداً أنني مشيت خطوة واحدة للوراء.

## أسماء الجنة

من أسماء الجنة التي ذكرت في القرآن الكريم:  
«الْحُسَيْنِي»- «الْغُرْفَةُ»- «الْفَرْدَوْس»- «جَنَّاتِ النَّعِيم»- «جَنَّاتِ عَدْن»- «جَنَّةُ الْخُلْد»- «جَنَّةُ عَالِيَةِ»- «دَارِ الْآخِرَةِ»- «دَارِ السَّلَام»- «دَارُ الْقَرَار»- «دَارُ الْمُتَّقِينَ»- «دَارُ الْمُقَامَةِ».

## ٧ خصال في الأطفال



يتميز الأطفال بسبع خصال أولها.. أنهم لا يهتمون للرزق وثانيها... أنهم إذا مرضوا لم يضجروا من قضاء الله وثالثها.. أن الحقد لا يجد سبيلاً إلى قلوبهم ورابعها.... أنهم يسارعون للصلح وخامسها.... أنهم ياكلون مجتمعين وسادسها.... أنهم يخافون لادنى تخويف وسابعها.... أن عيونهم تدمع.

## قالوا...

- ❖ إذا لم تكن تعلم أين تذهب، فكل الطرق تؤدي إلى هناك.
- ❖ يظل الرجل طفلاً حتى تموت أمه، فإذا ماتت شاخ فجأة.
- ❖ عندما تحب عدوك يحس بتفاهته.
- ❖ المهزوم إذا ابتسم أفقد المنتصر لذة الفوز.
- ❖ إذا طعنت من الخلف فاعلم أنك في المقدمة.
- ❖ الكلام اللين يغلب الحق البين.
- ❖ كلنا كالقمر.. له جانب مظلم.
- ❖ لا تتحد إنساناً ليس لديه ما يخسره.
- ❖ العين التي لا تبكي لا تبصر في الواقع شيئاً.
- ❖ الابتسامه كلمة معروفة من غير حروف.
- ❖ اعمل على أن يحبك الناس عندما تغادر منصبك، كما يحبونك عندما تتسلمه.
- ❖ لا تطعن في ذوق زوجتك، فقد اختارتك أولاً.
- ❖ لن تستطيع أن تمنع طيور الهم أن تحلق فوق رأسك ولكنك تستطيع أن تمنعها من أن تعشش في رأسك.

## مثل ياباني

أن تكون على حق، لا يستوجب أن يكون صوتك مرتفعاً.

## مؤتمرات وفعاليات مهنية

مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	الفعالية
نيفادا - الولايات المتحدة الأمريكية	١٠-١٢ يناير ٢٠١١م	AICPA Advanced Personal Financial Planning Conference
مليورن - أستراليا	١٤-١٥ فبراير ٢٠١١م	Global Accounting, Finance and Economics Conference
جوهري بهرو - ماليزيا	١٦-١٧ فبراير ٢٠١١م	2nd International Accounting & Business Conference
الدمام - المملكة العربية السعودية	٢٧ ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٢ مارس ٢٠١١م	الملتقى السعودي الأول للماليين تنظيم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع شركة أرامكو السعودية First Saudi Finance Professionals Forum
مانيبال - الهند	١٠-١٢ مارس ٢٠١١م	International Conference on Accounting and Finance





## المقعد المستحق للمملكة دولياً

يتبوأ الوطن بفضل الله مركزاً اقتصادياً متقدماً بين الأمم على الرغم من السلبيات والمعوقات البيروقراطية، حيث حصلت المملكة على مقعد دائم من ضمن دول العشرين (G-20) عن جدارة واستحقاق، ويحمل هذا المقعد مسؤوليات جساما للمشاركة في صنع القرارات الاقتصادية حول العالم، مع العلم أن مناقشات وقرارات المنتدى ليست ملزمة، ولكنها تمثل التوجه العالمي، هذه المكانة ليست الأولى فالمملكة لها مقعد دائم في كثير من المنظمات العالمية المؤثرة في الاقتصاد العالمي كأوبك وصندوق النقد الدولي وغيرهما.

وكما يعلم الجميع الأثر الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي الكبير الذي تلعبه التقارير المالية للشركات، ويتم إعداد تلك التقارير على أساس معايير المحاسبة سواء كانت محلية أو دولية، وتتجه دول العالم إلى توحيد تلك المعايير وخاصة بعد قبول هذا التوجه من الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المبدأ بعد أن كانت ترفضه لعقود.

ويتولى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة (IASB) من خلال لجنة إعداد معايير التقارير المالية إصدار المعايير (IFRS) والذي يتكون من ١٥ عضواً (سيتم زيادته إلى ١٦ عضواً في ٢٠١٢م) تتمثل فيه كل دول العالم ما عدا دول العالم الإسلامي والعربي، وبما أن المملكة بحمد الله سباقة في مجال إعداد المعايير المحاسبية وتتعلم بمنظومة مهنية ممتازة منذ أكثر من عقدين من الزمان أشاد بها جل المهنيين والأكاديميين محلياً وإقليمياً وعالمياً، فإنها تستحق مقعداً دائماً في المجلس، ولعلها فرصة للحصول على المقعد الإضافي ليكون لها صوت في إعداد معايير المحاسبة عالمياً يتناغم مع مركزها في مجموعة العشرين لتكون مؤثرين في إصدار المعايير الدولية بدلاً من تلقيها.

**د. عبدالرحمن الحميد**

نقلًا عن صحيفة الاقتصادية العدد ٦٢٠٨